

تاريخ  
الفاطميين

## أسرة القاضي النعمان بن محمد وعلاقتها بالفاطميين

اعداد الدكتور / عبد المنعم عبد الحميد سلطان \*

تتنسب أسرة النعمان إلى القاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي (١) المغربي القيرواني الإسماعيلي (٢) والذي يعرف في تاريخ أدب الدعوة الإسماعيلية بسيدنا قاضي القضاة وداعى الدعوة النعمان بن محمد (٣) ، فالإسماعيلية لا يكونونه بأبي حنيفة خوف الإلتباس بالإمام أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي ، بل يختصر أتباع المذهب اسمه عند الإشارة إليه بقولهم : سيدنا القاضي النعمان والقاضي الأجل (٤) ، ويطلق عليه الذهبي في تاريخه أبا حنيفة "الباطني" (٥) .

ولد النعمان بن محمد عميد هذه الأسرة في أواخر القرن الثالث الهجري ترجيحاً (٦) ، فلم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ مولده ، لذلك عمد الباحثون إلى التخمين والتقريب ، كما لا نعرف مكان ولادته ، ولكن من المحتمل أنه ولد بمدينة القيروان ، ففي رواية لابن خلكان يفهم منها أن والد النعمان وهو "أبو عبد الله محمد" ، كان معمرًا ، وتوفي في رجب سنة ٣٥١هـ / سبتمبر ٩٦٢ م ، وقد بلغ من العمر مائة وأربع سنين ، وصلى عليه ولده النعمان ودفن في مدينة القيروان (٧) مما يشير إلى إقامة أسرة النعمان بالمغرب قبل نزوح عبيد الله المهدي إليها وتأسيس الدولة الفاطمية . ومن

المحتمل أن أباه كان داعياً من دعاة الفاطميين اعتماداً على تسمية المؤرخ المصرى ابن زولاق (ت ٣٨٧هـ) له بأبى حنيفه النعمان بن محمد الداعى (٨) فكلمة الداعى هنا قد تعنى الوالد أيضاً (٩) .

ولا نجد للقاضى النعمان ترجمة وافية توضح لنا بعض تفاصيل حياته فى المغرب وعلاقته بالفاطميين هناك ، ولكنه ذكر فى كتابه "المجالس والمسائرات" من العبارات المتناثرة عن نفسه ما يمكننا من إلقاء بعض الضوء على هذه الفترة من حياته وبداية التحاقه بخدمة الفاطميين .

فيذكر النعمان أنه خدم الخليفة المهدي (١٠) "من آخر عمره تسع سنين وشهوراً" (١١) ، ولما كان المهدي قد توفى فى ربيع الأول سنة ٣٢٢هـ / مارس ٩٣٤م ، فيكون النعمان قد التحق بخدمته قبل تسع سنين وشهوراً أى حوالى سنة ٣١٣هـ / ٩٢٥م (١٢) ، واستمر النعمان بعد ذلك فى خدمة الخليفة القائم (١٣) ، وكانت مهمته فى هذه الفترة حسب روايته "إنهاء أخبار الحضرة إليهما فى كل يوم" (١٤) ، وهى مهمة تحتاج إلى قدر كبير من الأمانة والصدق من جانب من يتولاها وأن يكون موضع ثقة وتقدير الذين يعتمدون عليه فى مثل هذه الأمور من نقل الأخبار والمعلومات الصحيحة عما يدور فى عاصمة الدولة وبين الناس (١٥) ، ومما لاشك فيه أنها وظيفة تحتاج إلى أعوان لمساعدته فى هذا العمل الكبير ، لذلك كان المهدي والقائم يقدران للنعمان هذا الجهد فأحسنا إليه ، ولم يتعرض لإنكار أو انتقاد خلال فترة خدمته لهما (١٦) .

وحدث اختلافاً فى طبيعة عمل النعمان عندما التحق بخدمة المنصور (١٧) وهو مازال ولياً للعهد بعد ، فقد ترك مهمته السابقة فى نقل الأخبار ليمارس عملاً عملياً هو "جمع الكتب له وانتساخها" (١٨) ، ولم يذكر النعمان ماهية الكتب التى يجمعها وينسخها لولى العهد لتضاف إلى مكتبته ، ولكن من المرجح أن معظمها كان يتناول فقه آل البيت والمذهب الإسماعيلى الذى سيصبح النعمان أحد فلاسفته المشهورين .

وبعد أن تولى المنصور الخلافة (شوال ٣٣٤هـ / مايو ٩٤٦م) تولى النعمان لأولى مرة في حياته وظيفة القضاء ، حيث عينه المنصور قاضيا على مدينة طرابلس ، ثم انتقل في سنة ٣٣٧هـ/٩٤٨م إلى مدينة المنصورة بعد فراغ المنصور من بنائها ليصبح النعمان قاضيا على العاصمة وسائر أقاليم الدولة الفاطمية في المغرب (١٩) ، فيروى النعمان أنه عند قدومه من طرابلس إلى مدينة المنصورة ، خلع عليه الخليفة المنصور وقلده القضاء ، وأمره بالمسير إلى جامع القيروان وإقامة صلاة الجمعة والخطبة هناك - إذ لم يكن يومئذ بالمنصورة جامع - وأمر جماعة من حراس القصر بالمشي بين يديه بالسلاح ، ثم أمر ديوان الإنشاء بكتابة سجله بالقضاء بمدن المنصورة والمهدية والقيروان وسائر مدن إفريقية وأعمالها (٢٠) ، وبذلك أصبح النعمان بمثابة قاضي القضاة للدولة الفاطمية بالمغرب لأنه كان يقوم بتعيين القضاة الخارجيين إلى الولايات والأعمال ، وتوجيه الإرشادات لهم ، ناصحا إياهم بتوخى الإخلاص والأمانة في عملهم (٢١).

وتوطدت علاقة القاضي النعمان بالخليفة الفاطمي المنصور وولى عهده المعز لدين الله ، وكان موضع تقدير وإعجاب الرجلين ، حتى أن المنصور نهاه أكثر من مرة أن يقبل الأرض بين يديه كما كانت عادة الجميع عند لقاء الخليفة حتى ولى العهد نفسه ، وحذره المنصور وعنفه لعدم الامتثال لرغبته ، فتحير النعمان وجأ إلى المعز طالبا مشورته في هذا الأمر ، فطلب منه المعز الاستمرار في تقييل الأرض بين يدي الخليفة ، لحق أمير المؤمنين عليه(٢٢) ، ووعدده بأنه لن يتعرض لتنقمته ، مما يوضح ما كان يتمتع به القاضي النعمان في ذلك الوقت من حظوة وعلو شأن من جانب الخليفة الفاطمي وولى عهده ويشير النعمان إلى ذلك في قوله عن المنصور "ورفع قدرى وأنعم على .. وكان المعز لدين الله سبى إليه ومعولى في جميع أموري عنده" (٢٣) .

ويعطى النعمان مثالا لذلك ، فيحكي بأنه عندما بدأ عمله في القضاء بالمنصورة ، أمره الخليفة بالجلوس للحكم في سقيفة القصر ، وكان المكان ضيقا لا يتسع لهيئة القضاء والخصوم من النساء والضعفاء ، وكان البعض يتهيب الدخول من باب قصر الخليفة فيحجم عن الخول أمام القاضي ، وكان النعمان يخجل من إظهار ذلك أمام الخليفة ، فلما علم المعز

بحالة مجلس القضاء شرح الأمر للخليفة الذي بادر بإصدار تعليماته ببناء مكان فسح ليجلس فيه النعمان للقضاء (٢٤).

وكان النعمان في حياة المنصور يستشير المعز فيما يرفعه إلى الخليفة وما يطلعه عليه من الأمور ، فيقول النعمان "فما أردته من ذلك بدأت به ورفعتة إليه وسألته حسن رأيه فيه ، فما أمرني أن أفعله من ذلك فعلته ، وما كرهه له تركته" (٢٥).

ولما تولى المعز الخلافة سنة ٣٤١هـ / ٩٥٢م كان من الطبيعي أن يصبح القاضي النعمان من أقرب الناس إليه ، ومن أكثر رجال الدولة التصاقا به ، فبعد وفاة المنصور ، لاحظ المعز جزع النعمان وحزنه على الخليفة الراحل ، فواساه بقوله : "يا نعمان ، ليحسن عزائك ويحمل صبرك ، فمولائك مضى ومولائك بقي ، وأنت واجد عندنا ما كنت واجدا عنده" (٢٦).

ولكن النعمان شعر بعد تولية المعز الخلافة ، بأنه فقد المعز الصديق الذي يشير عليه ويستأنس برأيه ، فكتب إليه يشكو حيرته وسابق اعتماده عليه فيما كان يرفعه إلى المنصور ، فأجابه المعز بالثبوت وعدم الخيرة ، وكتب له يقول : "واكتب إلى بما عساك تحب ذكره ليأتيك من أمرنا ما تعمل عليه إن شاء الله" (٢٧).

فما تقدم نلاحظ أن أهم التطورات العلمية في حياة القاضي النعمان قد برزت في هذه الفترة ، وأن ظهور النعمان كأحد أعلام الدعوة الإسماعلية والفقهاء الشيعي قد كان في عصر المعز لدين الله لما كان بين الرجلين من اتفاق وتجانس في الفكر والعقيدة بالإضافة إلى التقارب الشخصي الذي عمقته سنوات طويلة من التعامل والمشاركة .

وكان النعمان يذكر في مناسبات كثيرة أنه يعمل بأمر وتوجيه من الخليفة المعز ، وأنه كان يشرف على مصنفاته في الفقه الإسماعيلي (٢٨) فكان يوجهه ويقترح عليه بعض موضوعات مؤلفاته ، وينتقده في مواضع النقد ، ويأمره بتعديل ما يراه يحتاج إلى تعديل "ويكشف له عن مغاليق الفهم ، ويوضح ما خفى من المعاني" (٢٩).

ومن الأمثلة التي ذكرها النعمان بهذا الشأن قوله : "أمرنى الإمام المعز بتأليف شئ من العلم ، ووقفنى على جميع معانيه .. ولخصه لى وأمرنى بتأليفه وبسطه .. فابتدأت منه جزء ورفعته إليه (٣٠) .

وليس من المستغرب ما كان يقوم به المعز لدين الله من إشراف علمى وفقهى على مصنفات القاضى النعمان المذهبية ، فذلك لم يكن نابعا من فراغ أو ادعاء ، فقد عرف عن المعز شغفه بالقراءة وكثرة الإطلاع لا يثنيه عن ذلك كثرة مشاغله (٣١) وقد اكتسب لذلك سعة فى العلم وبلاغة فى الحديث حتى أنه كان يؤثر فى مستمعيه فيكيهم (٣٢) ، كما يروى عنه أنه كان يتقن من اللغات المعروفة فى عصره : البربرية والرومية والسودانية والصقلية (٣٣) ، وكان على دراية واسعة بالفقه والفتيا والأحكام مع اهتمام بالمباحث اللغوية (٣٤) لذلك كان من المنطقي أن يكون المعز فى وضع من يقدم المشورة والتوجيه للقاضى النعمان فى مصنفته التى نعتقد أنه قد صنف معظمها فى هذه الفترة ، وتم تكوينه العلمى وفقهى خلالها ، فيصفه ابن زولاق بأنه "من أهل القرآن والعلم بمعانيه ، وعالما بوجوه الفقه وعلم اختلاف الفقهاء واللغة والشعر .. وألف لأهل البيت آلاف أوراق بأحسن تأليف .. وله ردود على المخالفين : له رد على أبى حنيفة وعلى مالك وعلى الشافعى" (٣٥) . لذلك كان يعد من أهل العلم والفقه والدين والنبيل (٣٦) ، وكانت أهم مصنفته كتاب "دعائم الإسلام" وهو أهم مؤلف فى فقه الإسماعيلية وعليه اعتماد هذه الطائفة (٣٧) .

ولهذه الأسباب كانت العلاقة بين النعمان والخليفة تزداد قريبا فكان يجالسه ويسايره ، ويسأله عن أحوال أهله وبناته وأولادهن ، ويتبسط معه ، فيروى النعمان ذلك بقوله : "سايرت المعز لدين الله يوما .. فسألنى عن الأهل والضيعة والولد .. وانبسطت إليه أذكر .. على حسب ما يجرى بينى وبينهم وهو مبتسم لما يسمعه .. حتى بلغت من ذلك إلى ذكر البنات وأولادهن .. وجعل بفضلته يسألنى عن صغيرهم وكبيرهم وأحوالهم" (٣٨) ، ولام المعز قاضيه على الإبطاء فى تزويج ولديه من نساء حرائر (٣٩) مما يوضح أن النعمان لم يكن

فى علاقتة بالخليفة عاملاً فى الدولة يتولى شئون القضاء والدعوة فحسب ، (٤٠) بلى تخطى ذلك وكأنه أحد أفراد الأسرة الحاكمة .

وظل النعمان على هذا الحال ، حتى قرر المعز الخروج إلى مصر سنة ٣٦٢هـ / ٩٧٣م. فاستدعى قاضى تونس "أحمد بن محمد بن أبى المنهال" وأسند إليه مهمة القضاء عوضاً عن النعمان الذى سلم له سجلاته (٤١) ، وكان القاضى النعمان وأسرته فى صحبة المعز عند رحيله إلى مصر ، وكان النعمان يتولى أثناء ذلك القضاء فى العسكر المصاحب للخليفة (٤٢) .

وكان على قضاء مصر فى ذلك الوقت ؛ أبو الطاهر الذهلى ؛ الذى كان يشغل هذا المنصب فى الدولة الأخشيدية منذ سنة ٣٤٨هـ / ٩٥٩م (٤٣) ويروى ابن زولاق أن الذهلى كان من بين وفد زعماء مصر الذين التقوا بجوهر عند قدومه مصر وحصل منه على الأمان للمصريين سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٩م ، فلما دخل جوهر الفسطاط واستقرت له الامور أقر القاضى الذهلى على حاله ، ولكن ألزمه بأن يحكم طبقاً لتعاليم المذهب الإسماعيلى (٤٤) .

ولما وصل المعز إلى الاسكندرية ، تلقاه وجوه أهل مصر ومنهم القاضى الذهلى ، وتشير الروايات إلى بعض المواقف التى جرت عند لقاء القاضى بالمعز ، توحى بمحاولة القاضى أن يتملق الخليفة حتى يحتفظ بمنصبه ، فعندما استقبل الناس المعز قبل الجميع الأرض بين يديه يديه سوى القاضى ، فلامه أحد الحجاب سراً فيما فعل ، فرفع صوته وقال جهراً بحيث يسمع المعز : "يا هذا هو الشمس الذى قال رسول الله (ص) من علامات الساعة طلوع الشمس من مغربها . وقال الله تعالى : ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا القمر واسجدوا لله الذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون" (٤٥) ، فأرضى المعز بذلك واستحسن قوله .

كما يروى ابن زولاق أن المعز سأل الذهلى عن عدد الخلفاء الذين رأهم فقال : واحد والباقي ملوك ، وكان قد رأى عدداً من الخلفاء العباسيين (٤٦) ، فأعجب بذلك

وأقره على القضاء وعلت منزلته ، وقد يكون المعز أقر القاضي الذهلي في منصبه لاعتبارات سياسية وحفاظا على مشاعر أهل السنة في مصر وعدم إثارة غضبهم (٤٧) .

ورغم ذلك ، فإن المعز ما كان يقر على القضاء في مصر أبا الطاهر الذهلي أو غيره ويتخطى القاضي النعمان بما له من مكانة وحظوة عنده ، وما كان يشغله من مناصب قاضي القضاة وداعي الدعاة وفقه المذهب الإسماعيلي (٤٨) ، ويفهم من الروايات أن النعمان هو "أول قاض حكم بالقاهرة" (٤٩) للخلفاء الفاطميين ، أي بعد دخول المعز إلى مصر ، ولكنه فضل أن "لا ينظر في شيء اختياراً" (٥٠) أي أنه ترك مهام القضاء وأعبائه واختار التخفف من هذا حتى يتفرغ لما هو أخطر وأهم وذلك بملازمته للخليفة المعز والقيام على خدمته ومصاحبته .

ولكن هذا لم يمنع المعز من إسناد بعض القضايا المعقدة التي فشل الذهلي في حلها إلى القاضي النعمان ليقضى فيها بما له من دراية وسعة علم في هذا المجال (٥١) مما يفهم منه أن النعمان ظل يمارس القضاء عند الضرورة ، وأنه تخفف منه اختياراً كما ذكرنا .

وقد انشغل النعمان في هذه الفترة بمرافقة المعز في مواكبه وخروجه في المناسبات المختلفة منذ وصوله إلى مصر ، ففي أول صلاة للمعز في الجامع الأزهر في عيد الفطر سنة ٣٦٢ هـ ، يروى ابن زولاق الذي شهد الصلاة أن المعز كان يصلي بالناس والقاضي النعمان يبلغ عنه التكبير (٥٢) .

كما يروى أيضا أن القاضي النعمان كان مصاحبا للمعز في زيارته إلى دار صناعة السفن بالمقس للإشراف على الأسطول حيث قرأ المعز على الأسطول وعوده "وخلفه القائد جوهر والقاضي النعمان بن محمد ووجوه أهل البلد" (٥٣) .

وهكذا يظهر النعمان في البلاط الفاطمي وفي صحبة المعز ومواكبه باعتباره الرجل الأول في الدولة فيما يتعلق بالمسائل الدينية والقضائية ، والرجل الثاني فيما غير ذلك بعد القائد جوهر الصقلي .

ولم يلبث القاضى النعمان أن توفى بعد وصوله مصر بأقل من سنة ، وذلك فى أول رجب سنة ٣٦٣هـ / أبريل ٩٧٤ (٥٤) فأظهر المعز الجزع والحزن لموته ، وقام بتكريمه بما يليق به لما قدمه من خدمات للفاطميين ، فخرج الخليفة بنفسه ليصلى عليه وأضجعه بيده فى تابوته ، ودفن النعمان فى داره بالقاهرة (٥٥) ، وأصدر المعز أوامره بأن يتولى القضاء مكانه أبو الحسن على بن النعمان وأشركه فى القضاء مع أبى الطاهر الذهلى (٥٦) .

ويشير صاحب "الدرة المضية" إلى أن القضاء كان مقسماً منذ دخول المعز إلى مصر بين القاضى أبى الطاهر الذهلى والنعمان بن محمد ، بحيث يحكم الأول فى القسطنطينية ، ويباشر الثانى أحكامه فى القاهرة ، وأن هذا التقسيم استمر بعد موت النعمان وتولية ابنه على القضاء (٥٧) مما قد يوحى بأن هذا الفصل كان لأسباب مذهبية ، باعتبار القسطنطينية معقل أهل السنة ، وأن قاضيتها يحكم بمذهب السنة كما كان الحال قبل قدوم الفاطميين ، وأن القاهرة عاصمة الفاطميين يحكم فيها قاضى شيعى ، ولكن هذا المعنى غير صحيح ، فقد سبق أن أوضحنا ما فعله جوهر الصقلى من إلزامه لأبى الطاهر الذهلى باتباع تعاليم المذهب الإسماعيلى فى قضائه (٥٨) .

والنصوص تشير أن الذهلى كان "قاضى مصر" (٥٩) أى القسطنطينية فقط ، أما على بن النعمان ، فقد شارك الذهلى فى هذه الفترة حتى فى قضاء القسطنطينية "وكان يحكم بالجامع العتيق أيضاً" (٦٠) .

وقد أغضب ذلك الذهلى وجعله يشعر بضالة نفوذه أمام منافسه على بن النعمان ، مما دفعه إلى الإيحاء لبعض مريديه بالتظاهر وإعلان تأييدهم له أثناء وجود على بن النعمان ، فيروى ابن زولاق أن على بن النعمان حضر للحكم بالجامع العتيق "وحضر أبو الطاهر فى مجلسه على العادة ، وحضر معه جمع كثير من الشهود والفقهاء والتجار ، وأعلنوا بالدعاء لأبى الطاهر ، فأحضر متولى الشرطة الذين أعلنوا بالدعاء لأبى الطاهر فسجنهم ، فشفع فيهم على بن النعمان فاطلقوا" (٦١) ولعل على بن النعمان أراد بذلك إظهار نفوذه وتأثيره



على قرار صاحب الشرطة لكسب عطف الناس من جهه ، وليؤكد سطوة ونفوذ المذهب الرسمي للدولة أمام منافسيه .

وكيفما كان الأمر ، فإن علي بن النعمان لم يشغل منصب القضاء من فراغ ، فلا شك أنه قد أعد ودرب للقيام بهذه المهمة من جانب والده ، وهناك من الروايات ما يؤكد أنه بجانب القضاء قد حل مكان أبيه النعمان فيما يختص بالدعوة الإسماعيلية في هذه الفترة أيضاً ، فيروى ابن زولاق في أحداث صفر ٣٦٥هـ / أكتوبر ٩٧٥م "حضر علي بن النعمان القاضي جامع القاهرة (الأزهر) ، وأملى مختصر أبيه في الفقه عن أهل البيت ، ويعرف هذا المختصر بالإقتصار ، وكان جمعا عظيما" (٦٢) .

ونلاحظ انكماش سلطة أبي الطاهر الذهلي وعلو شأن منافسه علي بن النعمان بعد وفاة المعز وتولي ولده العزيز الخلافة ، (ربيع الآخر سنة ٣٦٥هـ / يناير ٩٧٦م) (٦٣) فاستقطع العزيز بعض اختصاصات الذهلي وأسندها إلى ابن النعمان ، حيث ولاه "أمر دار الضرب والجامعين بالقاهرة ومصر" (٦٤) ، وأصبح أبو الطاهر الذهلي يلي فقط القضاء في الجامع بالقساط أو في داره (٦٥) .

ومرض القاضي أبو الطاهر مما تعذر معه استمراره في عمله ، لذلك طلب من الخليفة العزيز استخلاف ابنه بسبب ما يجده من الضعف ولكن العزيز أبدى أستيائه من ذلك الطلب ومن طول مدة بقاء القاضي في منصبه وقال : "ما بقى إلا أن يقددوه" (٦٦) وسارع بإصدار أمره في (صفر سنة ٣٦٦هـ / أكتوبر ٩٧٦م) بأن يتولى علي بن النعمان القضاء مستقلا ، واحتفل الخليفة وبلاطه بهذه المناسبة احتفالا كبيرا ، فخلع عليه ، وقلده السيف الذهب والطورق الذهب (٦٧) ولقبه "قاضي القضاة" فكان أول من لقب بهذا اللقب في مصر (٦٨) ، وخرج علي بن النعمان من القصر في موكب كبير إلى الجامع الأزهر حيث قرئ سجله على الملأ ، وكان في سجله القضاء بالديار المصرية والشام والحرمين والمغرب وجميع مملكة العزيز والإمامة والعيار في الذهب والفضة والموازين والمكاييل (٦٩) ثم توجه بعد ذلك إلى جامع عمرو بالقساط وقرئ سجله هناك أيضا ، ثم انصرف إلى داره ،

وتوجه إليه الشهود والأمناء والتجار ووجوه البلد للسلام والتهنئة (٧٠) ، ولم يحدث كل هذا لأحد من قضاة الدولة الفاطمية من قبل ، وكان ما حدث بمثابة الإعلان عن استقلال القضاء الشيعي ، وبسط سيطرة المذهب الإسماعيلي على الجميع .

وعندما جلس على بن النعمان لأول مرة في مجلس الحكم الذي اعتاد أن يجلس فيه الذهلي قبل مرضه ، كان أول ما فعله هو السؤال عن حاله ولما علم أنه مازال على مرضه ، أصدر أوامره بأن "ينظر في الحكم في داره دون الجلوس في المسجد" (٧١) ، فكان من سلطات قاضي القضاء أن ينيب عنه في الحكم من يشاء ، ولكن الذهلي لم يستجب لهذه الرغبة ، وزغم ذلك فإن على بن النعمان ظل يحسن معاملته ولا يتعرض له بما يسبب له الحرج "وسكت على بن النعمان عن طلب ديوان الحكم (السجلات الخاصة بالقضاء) فلم يسأل عنه ولا طلبه ، حسن عشره وجميل فعل" (٧٢) ولم يلبث الذهلي بعد ذلك طويلا فقد مات في ذى القعدة سنة ٣٦٧هـ / يوليو ٩٧٨م (٧٣) .

وبدأ على بن النعمان في تنظيم القضاء في مصر ، وتعيين النواب عنه ، فأستخلف أخاه محمد بن النعمان ، كما استخلف الفقيه الشافعي الحسن بن خليل وشرط عليه أن يحكم بالفقه الإسماعيلي لا بمذهبه ، وكان أخوه محمد نائبه الأول يليه الحسن بن خليل . كما أضاف إلى أخيه مهمة القضاء على تيسر ودمياط والقرما ، فخرج إليها ، وقرر فيها نوابا عنه ثم عاد إلى القاهرة (٧٤) ليكون قريبا من قاضي القضاة باعتباره نائبه . فعندما سافر على بن النعمان بصحبة العزيز إلى الشام سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨م أسند مهامه إلى أخيه محمد (٧٥) .

وقويت العلاقة بين الخليفة العزيز وقاضيه على بن النعمان ، كما كان الحال بين النعمان والمعز "واختص على بن النعمان بالعزيز كاختصاص أبيه بالمعز ، وكان يجالسه ويؤاكله ويركب معه ويسايره" (٧٦) .

ورغم ذلك فإن على بن النعمان لم يسلم من منافسة يعقوب بن كلثوم وزير العزيز الأثير عنده ، فقد حسده ابن كلثوم على ما يتمتع به من حظوة عند الخليفة ، ولا شك أن

ابن كلس فى هذه المناسبة كان الجانب الأقوى منصبا ونفوذا ، لذا كان على القاضى ابن النعمان أن يتحلى بالحلم والكياسة فى علاقته بالوزير ، الذى تعمد مضايقته والحد من نفوذه "وكان الوزير يعقوب بن كلس يعارضه ، وهو يتغافل عنه ، وزاد به الأمر أن كان لا ينفذ حكما ولا يعدل شاهدا ولا يقلد نائبا إلا بعد مطالعة الوزير بذلك ، وأبطل القاضى الجلوس بالجامع لمبالغة الوزير فى أضعاف يده" (٧٧) .

ولم يكنف ابن كلس بذلك ، بل أرسل يستدعى القاضى أحمد بن المنهال التونسى الذى كان المعز قد أسند إليه قضاء المغرب قبيل رحيله إلى مصر عوضا عن القاضى النعمان ، كما ذكرنا ، ففوض إليه النظر فى المظالم فى مصر وكتب له بذلك سجل عن الخليفة العزيز ، وأذن له فى الحكم وسماه القاضى ، وقرئ سجله بحضور الوزير ، وبالغ فى إطرائه ومدحه ، فنظر ابن المنهال فى المظالم وفى كثير من الأحكام حتى أصبح القاضى على بن النعمان لا يحكم إلا نادراً ، وكتب ابن كلس أمراً بتوقيعه يأمر فيه ابن النعمان بعدم الاعتراض على ما يصدره ابن المنهال من أحكام ، ويعلق ابن زولاق على ذلك بقوله : "وكان الوزير يعاكسه فى أموره ، وعلى يصبر عليه ... وكان تفويض الحكم إلى أحمد بن المنهال هذا من غير نيابة من ابن النعمان" (٧٨) . أى أن ابن كلس تخطى صلاحيات قاضى القضاة إمعانا فى الكيد له ومضايقته ، ولا شك أن هذا كله كان اعتمادا على ما يتمتع به الوزير من نفوذ قوى لدى العزيز .

ولكن على بن النعمان رغم هذا ، ظل يحتفظ بوظائفه ويمارسها قدر استطاعته ، حتى أصابته الحمى وهو بالجامع ينظر فى الأحكام ، فحمل إلى داره عليلا ، ومات فى رجب سنة ٣٧٤هـ / فبراير ٩٨٥م وكان العزيز وقتها فى رحلة صيد ، ولكنه حرص على تكريمه بما يليق به مثل أبيه ، فحمل تابوته إلى مسجد صغير بالقرب من معسكر العزيز الذى صلى عليه بنفسه وأمر بدفنه (٧٩) .

ويصف ابن خلكان على بن النعمان بأنه كان عالما فذاً له مصنفات فى عدة فنون منها علم القضاء وعلم الفقه والعربية والأدب والشعر وأيام الناس ، كما كان شاعرا مجيداً

فى الطبقة العليا من الشعراء (٨٠) ، وقد أشترك مع أبيه النعمان فى تأليف أرجوزة فى سيرة المعز لدين الله قبل انتقاله إلى مصر حظيت باستحسانه (٨١) .

حافظ الخليفة العزيز على المكانة المميزة التى كانت تتمتع بها أسرة النعمان عند أبائه وأجداده منذ نشأة دولتهم بالمغرب ، فبعد وفاة على بن النعمان ، استدعى العزيز أخاه "محمد بن النعمان" الذى كان ينوب عن أخيه فى القضاء ، وقال له "إن القضاء لك من بعد أخيك ، ولا تخرجه من هذا البيت (٨٢) وخلع عليه وقلده سيفاً" وكان محمد ابن النعمان مريضاً فلم يقدر على الركوب إلى الجامع فأجلس فى قبة على بغل ولكنه لم يقدر على الجلوس فرجع إلى داره ، وجلس ولده عبد العزيز وأولاد أخوته وجماعة الشهود حتى قرئ سجله فى الجامع بعد صلاة الجمعة ، وكان السجل يشمل كل أعمال أخيه فأسند إليه القضاء على الديار المصرية والإسكندرية والحرمين وأجناد الشام ، وولاية الصلاة بالناس وعيار الذهب والفضة والموازين والمكاييل (٨٣) "وذكر فى سجله أبوه وأخوه وأثنى عليهما" (٨٤) .

وأناب محمد بن النعمان عنه ابن أخيه "الحسين بن على بن النعمان" فى الحكم بين الناس فى الجامع ، كما قلده ابنه عبد العزيز قضاء الإسكندرية بأمر الخليفة الذى خلع عليه أيضاً (٨٥) ، ولما برئ محمد بن النعمان من مرضه ركب إلى الجامع بزي القضاة ومعه جماعة الشهود وحكم بين الناس ، وواصل الركوب إلى صلاة الجمعة بالجامع العتيق (٨٦) .

وكان محمد بن النعمان قريباً إلى قلب الخليفة العزيز ، وعلت منزلته عنده حتى أنه "تجاوز حد القضاء إلى رتب الملوك" (٨٧) ، فقد كان العزيز وقاضيه فى سن متقاربة (٨٨) حيث جمعتهما ملاعب الصبا فى القصر الخلافي بالمنصورية ، وكان المعز يتنبأ لمحمد بن النعمان أن يكون قاضياً على مصر آنذاك (٨٩) ، ويروى محمد أن المعز كان إذا رآه قال لوالده العزيز وهما صبية "هذا قاضيك" (٩٠) .

ورغم هذه الخطوة التى تمتع بها محمد بن النعمان عند العزيز ، إلا أنه لم يسلم من منافسة وعداء الوزير بن كلس الذى حقق على بنى النعمان لما كان هم من مكانة لدى

خلفاء الدولة الفاطمية ، فكان يحاول الحد من نفوذهم ومضايقتهم فى أعمالهم ، وكان "كثير المعارضة لبنى النعمان فى أحكامهم" (٩١) .

وفيهم من الروايات أن ابن كلس كان يرصد أعمال وأحكام القاضى محمد بن النعمان وله عيون من الشهود فى مجلس القضاء بهدف إبلاغه بما قد يقع فيه القاضى سهواً ، أو ما قد يتوانى فيه الشهود وعدم التزام الدقة فى شهادتهم ، للتدخل فى قضائهم والتشهير به ، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه المسبحى (ت ٤٢٠ هـ) من أن القاضى محمد بن النعمان أذن بزواج فتاة يتيمة ، فادعى أحد الشهود بفساد العقد لكونها غير بالغ ، وكانت الفتاة قد أقرت ببلوغها للقاضى ، وأثار ابن كلس المشكلة ، وتمكن من رفعها إلى الخليفة العزيز لينال من القاضى محمد ، وعندما كشف عن الفتاة وجدت غير بالغ ، فصدرت الأوامر إلى القاضى بفسخ العقد بطريقة تتسم بالعنف والتشفى "فأحضر القاضى والشهود وتهدهم .. ثم بالغ الوزير فى الإنكار على الشهود بالتساهل ، وكان ذلك فى سلخ جمادى سنة ٣٧٥ هـ" (٩٢) .

ولعل ما فعله ابن كلس كان رداً على ما حظى به القاضى محمد بن النعمان وابنه عبد العزيز من حفاوة وتكريم من جانب الخليفة فى أول جمادى الأولى من نفس السنة (٣٧٥ هـ) ، حيث عقد محمد لابنه عبد العزيز فى هذا التاريخ على بنت القائد جوهر الصقلى فى مجلس الخليفة بالقصر ، وخلع العزيز الهدايا على الزوج ، وانصرف محمد ابن النعمان فى موكب كبير من خواص الخليفة ، وأسند بعدها القضاء نيابة عنه إلى ابنه عبد العزيز ، وصرف ابن أخيه الحسين بن النعمان (٩٣) .

ولم يتخلص محمد بن النعمان من عدااء ابن كلس إلا بوفاة الأخير فى أواخر سنة ٣٨٠ هـ / ٩٩١ م (٩٤) وأصبح بعدها يباشر وظائفه بحرية ويمارس سلطاته فى مجالس القضاء والدعوة ، وإسناد المناصب والعزل دون الرجوع الى أحد ، ففى ربيع الآخر سنة ٣٨٢ هـ / يونيو ٩٩٢ م "خلع على مالك بن سعيد الفارقى وقلده قضاء القاهرة" (٩٥) ثم أمر "الحسن بن عمار" بالنظر فى الظلمات وحوائج الناس وتدبير الأموال ومحاسبة

الدواوين ، فتولى ذلك ثم أعفى منه وعين مكانه الفضل بن صالح وأصبح القاضي النعمان يشرف عليه "في المحاسبات ووجوه الأموال" (٩٦) .

وهذه الروايات توضح أن القاضي محمد بن النعمان قد أتسعت سلطاته في هذه الفترة، بحيث أصبح يعين النواب عنه ويخلع عليهم ويقلد من يتولى النظر في المظالم والأموال والدواوين ، وكان من المتوقع أن يشمل أسرته بالوظائف التي تتناسب مع مكانتهم في الدولة ، ففي الحرم سنة ٣٨٣هـ / مارس ٩٩٣م ، أصدر محمد بن النعمان أمراً بأن ينوب عند ولده عبد العزيز في الأحكام بالقاهرة ومصر على الدوام بعد أن كان ينظر فيها يوم الإثنين والخميس لا غير (٩٧) وذلك كان بسبب ملازمته للعزيز ، ولإصابته بالمرض الذي كان يعاوده من حين إلى آخر (٩٨) .

كما يروى المقرئ في حوادث ذى القعدة سنة ٣٨٤هـ / يناير ٩٩٥م خبراً عن قدوم "يحيى بن النعمان من تنيس ودمياط والفرما بأسفاط وتخوت وصناديق مال وخيل وبغال وهمير وثلاث مظلات وكسوتين للكعبة" (٩٩) ، والنص لم يوضح وظائف يحيى ابن النعمان المذكور في هذه المناطق المشهورة بكثرة مصانع النسيج والطرز ، وكانت هذه المصانع ترسل بعض انتاجها المتميز إلى القصر الفاطمي وكان يشرف على توريده موظف كبير من "أعيان المستخدمين من أرباب العمائم والسيوف" (١٠٠) ، فهناك احتمال أن يحيى هذا كان يشغل هذا المنصب ، أو كان يشغل منصب القضاء أو الولاية العامة على هذه المناطق ، فقد سبق محمد بن النعمان أن أسندت إليه وظيفة القضاء بدمياط وتنيس والفرما في فترة ولاية أخيه على بن النعمان على القضاء سنة ٣٦٧هـ "فخرج إليها واستحلف عليها ثم عاد" (١٠١) لأنه كان في ذلك الوقت النائب الأول لأخيه - كما ذكرنا - ومن المحتمل أنه أستخلف يحيى المذكور .

وكيفما كان الأمر فإن القاضي محمد بن النعمان كان يشرف على الدعوة الإسماعيلية وتدریس علوم آل البيت لاتباع المذهب ، وأخذ العهد على من ينتقل من مذهبه إلى المذهب الإسماعيلي (١٠٢) ، وكان في القصر الفاطمي قاعة خاصة يجلس فيها الداعی

لإلقاء دروسه ، وكان هذا المجلس لفترة دويلة حكراً على بنى النعمان منذ نشأة الدولة الفاطمية فى المغرب ، فى روى المسبحى فى أحداث ربيع الأول سنة ٣٨٥هـ / إبريل ٩٩٥م ، "جلس القاضى محمد بن النعمان على كرسى بالقصر لقراءة علوم البيت على الرسم المعتاد له ولأخيه بمصر ولأبيه بالمغرب" (١٠٣) .

وارتفعت رتبة القاضى محمد عند العزيز حتى كان يصعده معه المنبر فى المناسبات (١٠٤) ، لذلك كان قريباً من الأحداث فى فترة إنتقال الخلافة من العزيز إلى ولده الحاكم ، فلما اشتد المرض على العزيز ، وشعر بدنو أجله أستدعى إليه القاضى محمد بن النعمان وأمين الدولة الحسن بن عمار (١٠٥) ، وخاطبهما فى أمر خليفته ، ثم استدعى ولده فتحدث إليه ، وتوفى من يومه فى ٢٨ رمضان سنة ٣٨٦هـ فى بلبس (١٠٦) .

وعندما تحركت ست الملك ابنة العزيز ليلاً إلى القصر الكبير ومعها حرسها الخاص المعروف بالقصرية (١٠٧) للاطمئنان على عدم حدوث قلاقل فى هذه الوقت الحرج ، كان فى صحبتها القاضى محمد بن النعمان "فوافوا القاهرة وأقيم المآتم وضبط الناس أحسن ضبط ، فلم يتحرك أحد ، وتولى القاضى محمد بن النعمان غسل العزيز ودفن مع آبائه فى تربة القصر" (١٠٨) .

وحل عيد الفطر بعد يومين من وفاة العزيز ، فصدرت أوامر الخليفه الحاكم بأمر الله (١٠٩) إلى القاضى محمد بن النعمان بالخروج إلى المصلى ، وأن ينوب عنه فى الصلاة بالناس ، والدعاء له "فقلده برجوان سيف محلى بالذهب من سيوف أمير المؤمنين" (١١٠) .

وعندما صعد المنبر ، قبل موضع جلوس العزيز ، فضج الناس بالبكاء والنحيب ، وخطب فذكر مناقب العزيز وبكاه ، ودعا للحاكم وعاد إلى القصر والعساكر عفين من المصلى إلى باب القصر (١١١) .

وأصبح محمد بن النعمان فى بداية عصر الحاكم يتولى الإعلان عن الأخبار المهمة والسجلات التى تصدر عن الدولة ، وفى الخامس من شوال سنة ٣٨٦هـ كتب سجل فى ديوان الإنشاد الفاطمى ، يتضمن وراثة الحاكم الخلافة عن أبيه ، ويعد فيه الخليفة الجديد

الرعية بحسن النظر في أمورهم ، وقام محمد بن النعمان بقراءته على الناس (١١٢) كما قام أيضا بقراءة بعض السجلات في الجامع تتضمن العديد من الولايات التي أقرها الحاكم ، منها سجل يتضمن ولاية أبي محمد الحسن بن عمار الوساطة للخليفة ولقب بأمين الدولة (١١٣) .

وكان محمد بن النعمان من أبرز رجال الدولة الفاطمية في ذلك الوقت فتذكر المصادر أن الحاكم عندما ركب يوم الأضحى (٣٨٦هـ) في أول صلاة عيد يصلها الحاكم بنفسه بعد تولية الخلافة في المصلى "أصعد معه المنبر القاضي محمد بن النعمان وبرجوان وابن عمار" (١١٤) ، وهذا الترتيب يوضح تقدم "القاضي محمد" على أكبر شخصيتين في الدولة الفاطمية آنذاك .

ولما تقلد برجوان النظر في تدبير الأمور ، وجلس للوساطة بعد ابن عمار في رمضان سنة ٣٨٧هـ / سبتمبر ٩٩٧م (١١٥) "كان الكافة يلقونه في داره ، ويركبون جميعا بين يديه من داره إلى القصر ، ما خلا القائد الحسين ومحمد بن النعمان القاضي ، فإنهما كانت يسلمان عليه بالقصر فقط" (١١٦) .

واستمر محمد بن النعمان يمارس مهامه في ظل ما كان يتمتع به من تقدير الخليفة ، وكبار رجال الدولة ، حتى اشتدت عليه الأمراض ، وكان "الأستاذ برجوان على جلالته وعظم شأنه يعود كل وقت" (١١٧) ، وتوفي وهو على القضاء في صفر سنة ٣٨٩هـ / فبراير ٩٩٨م (١١٨) ، فركب الحاكم بأمر الله إلى داره وصلى عليه تكريما له ، ودفن تحت قبة داره ثم نقل بعد ذلك ودفن عند أبيه وأخيه بزينة أولاد النعمان من القرافة الكبرى (١١٩) .

وقد أظن المؤرخون في ذكر محاسن محمد بن النعمان ومآثره ، فقال ابن زولاق المعاصر "ما شهدنا لقاض من القضاة بمصر ما شاهدناه لمحمد بن النعمان ، ولا بلغنا ذلك عن قاض بالعراق ، ووافق ذلك استحقا لما كان فيه من العلم والصيانة والتحفظ والهبة وإقامة الحق" (١٢٠) .



"وتجاوز حد القضاء إلى رتب الملوك وكانت النعمة تليق به لعموم إحسانه لسائر أتباعه وأصحابه ، وكان إذا أعطى أجزل في العطاء وأوفر" (١٢١) ، ورغم ذلك فقد تعرضت سمعة محمد بن النعمان بعد موته غنة شديدة أثرت إلى حد بعيد على أفراد أسرته وخاصة ابنه عبد العزيز الذى كان مرشحاً ليخلفه فى مناصبه كما جرت العادة .

فتروى المصادر أن القاضى محمد بن النعمان ترك عليه بعد وفاته ديناً قدره ستة وثلاثين ألف دينار من أموال اليتامى والمهجور عليهم وغيرهم التى كانت محفوظة عنده ، فبعث برجوان كاتبه بأمر الخليفة فحتم على جميع تركة القاضى ، ولم يمكن ورثته من شئ ، وباع كل ذلك كله وطالب الأمتاء والعدول برد أموال اليتامى المثبتة عليهم فى سجلات القضاء فزعموا أن القاضى أخذها ، وأقام بعضهم الدليل على ذلك ، وعجز بعضهم فأغرم ما ثبت عليه ، واجتمع من ذلك كله ثمانية عشر ألف دينار ، أخذها الغرماء بحق النصف مما لهم (١٢٢) .

وأصدر الحاكم أمراً بأن تودع أموال اليتامى ومن فى حكمهم فى مكان أمين ولا تترك عند الأوصياء أو العدول ، وأن لا يصرف شئ منها إلا بحضور أربعة من شهود القاضى ، ويكتب على الوصى وثيقة بما يأخذ من المال لمن يلى عليه بعد مشورة القاضى (١٢٣) .

ومن المرجح أن هذه الحادثة كانت سبباً فى أن يتخطى الخليفة ، عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، فلا يسند إليه مناصب والده ، مع أنه كان يمارس القضاء بصفة فعلية نيابة عن أبيه عندما أشد عليه المرض كما ذكرنا (١٢٤) ، واستغرق الحاكم وقتاً فى التفكير والتدبر فى اختيار من يلى القضاء محمد بن النعمان "وأقامت مصر بغير قاض تسعة عشر يوماً" (١٢٥) .

واستقر رأى الخليفة على أن يتولى مناصب القضاء والدعوة أحد أفراد أسرة النعمان، وهو الحسين بن على بن النعمان الذى استدعى إلى حضرة الخليفة بالقصر ، فولاه القضاء على غير المتوقع ، فيروى المسبحى المعاصر "ولم يظن أحد ذلك به لفقره وضعف

حاله ، وكانت ظنون الناس سبقت إلى ولاية عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، لما كان أبوه قدمه فى حياته ، وجعله إليه من خلافته ، وهذبه ودربه" (١٢٦) .

وضاعف الحاكم للحسين بن على الأرزاق التى كان يحصل عليها عمه وصلاته وإقطاعاته ، وكان السبب فى ذلك ما حدث من ضياع أموال اليتامى فى عهد سلفه ، لذلك حذره الحاكم قائلاً : "قد أزحت علتك ، فلا توجد لى سيلا إليك بتعرضك لدرهم من أموال المسلمين ، فقد أغنيتك عنها" (١٢٧) ، كما جاء فى سجل تعيين الحسين بن النعمان نصا يشير إلى مسئوليته فى مراقبة "من يلى أموال اليتامى .. وصيانتها من الأمانة عليها وحفظهم لها" (١٢٨) .

وزاد الحاكم فى الحفاوة بالحسين بن على بن النعمان وخلع عليه فى القصر الثياب الثمينة والعمائم المذهبة ، وقلده سيفاً ومنحه خيولاً بسروجها وقرئى سجله بالقصر وهو قائم أمام الخليفة بولاية القضاء بالقاهرة ومصر والشام والحرمين والمغرب ، كما أضيفت إليه مهمة الإشراف على الحسبة وأئمة المساجد وسائر العاملين فيها ، وعلى دار الضرب وغيار الذهب والفضة (١٢٩) .

ونزل الحسين من القصر إلى الجامع العتيق بالقسطنطين ، وقرئى سجل ولايته على المنبر ، وكان أول عمل له هو الاطمئنان على عدالة الشهود الذين كانوا فى عهد عمه محمد بن النعمان ، وأوقف جماعة منهم عن الشهادة ، لعلمهم هؤلاء الذين كانوا موضع شك فى قضية أموال اليتامى التى تكشف فى أعقاب وفاة عمه ، وندب أربعة ممن وثق فيهم من الشهود وأمرهم بالتحرى والكشف عن أحوال زملائهم وألزم من كان يشرف على أموال اليتامى برفع حسابهم بعد أن رفع بعض الناس مطالبهم إلى الخليفة باسترداد حقوقهم وأموالهم التى كانت مودعة عند الشهود (١٣٠) .

وأشرف الحسين بن على بنفسه على استرداد الأموال التى كانت فى ذمة عمه ، وألزم ابن عمه عبد العزيز بذلك ، ونفذ أوامر الخليفة باختيار موضع بزقاق القناديل توضع فيه أموال الأيتام ومن فى حكمهم وألزم عددا من الشهود بمراقبة ما يرد إليه ويخرج منه

بوثائق تثبت ذلك وتبقيعاتهم "فكان هذا مما استحسنت من أعمال القاضى الحسين وهو أول من اتخذ مودعا للأيتام من القضاة" (١٣١).

وقام الحسين بن على بتوزيع المناصب على من يتوب عنه على القضاء فى القسطنطينية والقاهرة ، ومن يتولون الكتابة عنه فى مجلسه ، وجعل لأخيه "أبى المنذر النعمان بن على" (١٣٢) النظر فى العيار ودار الضرب ، وخلافته على الحكم بالإسكندرية وأعمالها (١٣٣) وتجاهل ابن عمه عبد العزيز بن محمد ولم يسند إليه أى منصب مع ما هو مشهور عنه من براعة فى مجال القضاء .

كما فوض الخليفة إلى الحسين بن على أمر الدعوة الفاطمية ، وقراءة دروسها فى مجالس القصر وكتابتها ، على السنة التى كانت متبعة من قبل لبني النعمان منذ قدومهم إلى مصر بصحبة المعز ، وشرفه الحاكم بالصعود معه إلى المنبر وقت الخطبة أيام الأعياد ، فعلت منزلته وبلغ الغاية فى ذلك (١٣٤) .

والملاحظ أن عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، رغم أن الحاكم قد تحطاه فى مناصب القضاء والدعوة عكس ما كان متوقعا ، إلا أنه لم يفقد ثقة الحاكم ، وكان يحضر مجلسه بانتظام ضمن جماعة من كبار رجال الدولة منهم حسين بن جوهر والفضل بن صالح الدين "أمروا بملزمة القصر وقت جلوسه ودوام الجلوس بالعشايا" (١٣٥) والغريب أنه لم يأت ذكر الحسين بن على بين الأسماء الملزمة بحضور مجلس الخليفة وملزمة القصر .

وفى رجب سنة ٣٩٠ / يونيو ١٠٠٠م أصدر الحاكم قراراً على درجة كبيرة من الأهمية وكان سببا فى نشوب صراع أسرى بين بنى النعمان هو الأول من نوعه ، فقد فوض الحاكم إلى عبد العزيز بن محمد النظر فى المظالم وسماع الدعوة والبينة فيها ، وكتب له سجلا بذلك ، فخرج عبد العزيز إلى الجامع العتيق وبين يديه خلع الحاكم وهداياهم وقرئ سجله على الناس (١٣٦) ، ورتب عبد العزيز لنفسه شهوداً يحضرون مجلسه ، وشرط عليهم ألا يحضروا مجلس ابن عمه (١٣٧) .

وكان من نتيجة هذا القرار من جانب الخليفة أن حدث خلط وتضارب بين سلطة الحسين بن علي وابن عمه عبد العزيز مما خلق التنافس بينهما ، واستغل أصحاب القضايا الموقف ، فكان من حاكم خصمه إلى الحسين بن علي ، رفع غريمه دعوى ضده عند عبد العزيز ، والعكس ، وكان عبد العزيز إذا حضر إلى الجامع للحكم ، تخلو دار الحسين ولا يقرب منها أحد ، فوقع بذلك الخلاف بين الناس واضطربت أحوالهم ، وارتبكت أعمال القضاء (١٣٨) وكثر الكلام في ذلك بين العامة .

وفي هذه الظروف تعرض القاضي الحسين بن علي لمحاولة قتله في صفر سنة ٣٩١هـ/يناير ١٠٠١م ، أثناء جلوسه في جامع عمرو بن العاص يلقي دروسه في الفقه الإسماعيلي ، حيث أقيمت صلاة العصر فدخل فيها ، فقام رجل إلى القاضي وهو يصلي فضربه بمنجل فجرحه ثلاث جراحات ، فثار الناس وأمسكوا بالرجل وبطشوا به فمات لوقته ، حمل القاضي إلى داره وظل ملازماً لها حتى شفى بعد حوالي شهر من إصابته فركب إلى القصر فخلع عليه الخليفة الحاكم (١٣٩) بمناسبة شفائه .

ومن المستبعد أن تكون هذه المحاولة لاغتيال الحسين بن علي لها علاقة بالنزاع والتنافس بينه وبين ابن عمه عبد العزيز ، ولكن من المرجح أن يكون هذا الاعتداء لأسباب مذهبية ، فقد كان الحسين بن علي يتولى أمر الدعوة الفاطمية في ذلك الوقت ، وكان يواصل الجلوس بالقصر لقراءة ما يقرأ على الأولياء والدعاة من مجالس الحكمة" (١٤٠) .

وكان الحسين يبالي في إيذاء أهل السنة ، وأجاز شهادة جماعة من غلاة الشيعة ، فكثرت شهادتهم بالزور على معارضيتهم ، واستخفوا بهم وشموهم ، وبلغ بهم الأمر أن صاروا يلقون الرجل منهم فيتعمدون لعن الصحابة رضى الله عنهم ، وإن أنكر عليهم ذلك شهدوا عليه بما شأوا ورفعوا أمره إلى القاضي (١٤١) .

ومن المعتقد أن هذا من أهم أسباب الاعتداء على القاضي الحسين بن علي ومحاولة قتله ، وما يؤكد ذلك أن هناك رواية تذكر "أنه جرحه رجل من العامة بمنجل

القفاصين(١٤٢)، وكلمة العامة هذه اصطلاح لدى دعاة الفاطميين يدل على أهل السنة أو من ليسوا على مذهبيهم (١٤٣).

وبعد هذه الحادثة أصدر الخليفة الحاكم أمرا بتخصيص عشرين رجلا مسلحاً لحماية الحسين بن علي وملازمته في ركوبه إلى مجلسه، والمشى بين يديه، فكان إذا حضر إلى الجامع العتيق بالفسطاط وقام ليصلي وقف الحراس خلفه صفا يسترونه، ولا يصلي أحد منهم حتى يفرغ من صلاته ويعود إلى مجلسه، فيكونون قياما عن يمينه وشماله إذا جلس، وهو أول قاض فعل معه هذا (١٤٤).

كما تدخل الحاكم بعد هذه الحادثة أيضا لفض النزاع بين ابني العم الحسين وعبد العزيز لكثرة التنافس بينهما وتأثيره على الناس، فكتب بخط يده إلى الحسين بن علي كتابا في رمضان سنة ٣٩١هـ، أغسطس ١٠٠١م جاء فيه "يا حسين، أحسن الله إليك، اتصل بنا ما جرى من شناعات العوام وإرجافهم، فأنكرنا أن يجرى مثله فيمن يحل بحلك من خدمتنا، إذ أنت قاضينا وداعينا وثقتنا.. ولم نجعل لأحد غيرك نظر في شئ من القضايا والحكم.. ومن تسمى غيرك بالقضاء فذلك على المجاز في اللفظ لا في الحقيقة" (١٤٥)، ولقبه الحاكم بقاضي القضاء وداعى الدعاة، وأمر أن يكتب ذلك في سجلاته وأعطاه ميزة على ابن عمه عبد العزيز في حالة إذا تشاجر خصمان وكانت دعوى أحدهما عنده ودعوه الآخر عند عبد العزيز بأن تنظر الدعوى أمام مجلس الحسين (١٤٦).

فانشرح صدر الحسين لهذا الانتصار، وقرئ على الملأ، وعلت منزلته عند الحاكم وكان له في بلاط الخليفة جماعة يمدحونه ويبالغون في الثناء عليه، فأنبسط يده وعظم شأنه (١٤٧)، وشرفه الحاكم بالفطر على مائدته في ليالى رمضان، وأصعده معه المنبر أيام الأعياد وأقطعه عدة دور (١٤٨) فأصاب الحسين الكبر والغرور، "ولم يزل على جلالته حتى أفرط في مجاوزة الحد في التعاطم" (١٤٩)، وألزم الشهود بحضور مجالسه في داره وفي الجامع، ومن غاب منهم فرض عليه غرامة تؤخذ منه (١٥٠).

وبالغ القاضى الحسين فى تشدده على الناس ، حتى أخذ أحد المتخاصمين بزلة لسان خاطبه بها فغضب عليه ، وأمر القاضى بالرجل فضرب فى الشرطه (الف وثمانائه سوط) وطيف به فمات من يومه ، فغضب الناس لذلك وأخرجت جنازته فحضرها أكثر أهل البلد، وكرموا قبره وأكثروا الدعاء له وعلى من ظلمه (١٥١) .

واستمر الحسين بن على يمارس مهامه إلى أن فاجأه الحاكم بعزله على غفلة منه فى شهر رمضان سنة ٣٩٤هـ / يوليو ١٠٠٤م حيث كان الحسين جالسا فى داره يتصرف فى الأحكام كعادته ، فبلغه خبر تولية القضاء لأبن عمه عبد العزيز بن محمد ، ووصوله إلى الجامع بالهدايا والخلع وقرئ سجله بذلك ، فأسقط فى يده ، ولزم داره خائفا يتوجس ما قد يناله من الحاكم (١٥٢) .

ولم يطل توجسه ، ففى الحرم سنة ٣٩٥هـ ، اكتوبر ١٠٠٤م أمر الخليفة بالقبض على الحسين بن على ، فأحضر من داره إلى القصر على حمار نهاراً ، فأمر بقتله ثم أحرقت جثته ، وهو أول قاض أحرق بعد قتله (١٥٣) .

وتروى المصادر أن سبب قتله هو وقوعه فيما حذره منه الحاكم قبل تعيينه فى منصبه من عدم التعرض لأموال الناس ، فرفع شخص إلى الحاكم رقعة ادعى فيها أن أباه مات وترك له عشرين الف دينار وضعت فى ديوان القاضى ، وكان يتفق عليه منها لفسره يطلب من ماله شيئا فأخبره القاضى أن ماله نفذ ، فلما أستدعى الحاكم الحسين وعرض عليه الشكوى أجابه بما قاله لصاحب الشكوى ، فأمر الحاكم بإحضار سجلات القاضى فى الحال وبمراجعتها ظهر أنه لم يصل صاحب المال إلا القليل منه ، وظهر كذب القاضى ، الذى أعلن التوبة وطلب العفو ، ولكن الحاكم عاقبه بالقتل والحرق (١٥٤) .

وما نلاحظه على هذه الرواية أنها تتهم الحسين بن على بالوقوع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه عمه محمد بن النعمان الذى تعدى على أموال الأيتام ، كما ذكرنا فالحسين قد أشرف بنفسه على مصادرة أملاك عمه وإعادة بعض الحقوق إلى أصحابها ، ثم أتخذت من الإجراءات ما يمنع تكرار ذلك مستقبلا ، وذلك بإيداع أموال الأيتام والقصر فى مودع

أمين يشرف عليه عدد من الشهود ولا يسمح بإخراج شئ منها إلا بحضورهم وأخذ توقيعاتهم وإثبات حركة الأموال في سجلاتهم تحت إشراف القاضي (١٥٥).

والرواية السابقة تظهر القاضي الحسين بأنه كان من السداجة والغفلة بحيث يقدم على مثل هذه الجريمة ، متجاهلا تحذيرات الخليفة وما عرف عنه من العنف والدموية ، متغافلا عن احتمالات كشف أمره فترك سجلاته على حالها دون محاولة طمس معالم فعلته ، مع الأخذ في الاعتبار الترتيبات التي سبق ذكرها للحفاظ على أموال الأيتام (١٥٦) ، مما يجعل الخروج عليها من اجتم كشفه ، لذلك كان من الصعب الأخذ بهذه الرواية كما أوردتها المصادر .

ولا شك أن الحسين بن علي بن النعمان ، كما كان له من يمدحه في مجلس الخليفة الحاكم ، فمن المحتمل أنه قد وقع ضحية وشاية أو مؤامرة من الحاقدين عليه أو الذين أصابهم الضرر من بعض أحكامه ، وكان الحسين في أواخر أيامه متشددا على الناس مما أدى إلى الإعتداء عليه ومحاولة قتله (١٥٧) ، ولم يسلم من تجره (١٥٨) ، أعوانه من الشهود الذي فرض عليهم الغرامات الثقيلة (١٥٩) ، وتشير بعض الروايات إلى أن سب قتل الحاكم لقاضيه لم تكن حادثة استيلاء القاضي على أموال اليتيم ، بل "كان مما أنكره الحاكم قصة الرجل الذي ضربه والى الشرطه فمات" (١٦٠) والتي سبق الإشارة إليها ، فغضب الحاكم على قاضيه بسبب تلك الحادثة القاسية التي تفوق فيها على عنف الخليفة ، فدبر قتله بالطريقة التي ذكرناها .

ورغم ذلك فقد كانت للحسين بن علي أفضالا كثيرة على أهل العلم والأدب ، فكان يجرى عليهم الصلات والجرايات من الطعام والملابس ويغدق العطاء لحاشيته وخدمه ويحسن إليهم (١٦١) .

تقلد القضاء في يوم عزل الحسين بن علي (١٦ رمضان ٣٩٤هـ) ابن عمه عبد العزيز ابن محمد بن النعمان ، بالإضافة إلى النظر في المظالم ، فلم يجتمع لأحد من أسرته القضاء والنظر في المظالم (١٦٢) ، وخلع عليه الخليفة وقلده سيفا محلى بالذهب ، ونزل إلى

الجامع العتيق في موكب عظيم ، وبين يديه الهدايا التي يمنحها الخليفة للقاضي في هذه المناسبة ، وحضر قراءة سجله على المنبر وانصرف إلى داره ، ثم كتب له سجل آخر بالقيام بأمر الدعوة وحضور مجالس القصر لقراءتها (١٦٣) كما كان الحال مع من سبقه من بنى النعمان .

كما فوض الحاكم إلى عبد العزيز النظر في تركة ابن عمه الحسين فتسلم جميع ما وجد له ، وأوقف سائر الشهود الذين كانوا يحضرون مجالس الحسين في فترة حكمه ، كما صرف أيضا عددا من نوابه في القضاء (١٦٤) لعدم ثقة عبد العزيز في هؤلاء الشهود .

وارتفعت منزلة عبد العزيز بن محمد عند الخليفة الحاكم في هذه الفترة ، فكان الحاكم يكرمه بالصعود معه على المنبر في الجمع والأعياد بعد قائد القواد الحسين بن جوهر (١٦٥) ، وعندما أصدر الحاكم أوامره في سجل بالألا يدعى أحد من سائر رجال الدولة بلقب ولا كنية ، أستثنى من ذلك ولي عهده وعبد العزيز بن محمد قاضي القضاة وداعى الدعاة (١٦٦) ، وأصبح يلزم الحاكم ويجالسه ويسايره ، مما جعله ينشغل عن القضاء بصحبة الخليفة ، لذلك أستاذن من الخليفة أن يسمح لولده الأكبر "القاسم" في أن ينوب عنه في الحكم بالجامع ، فأذن له بذلك ، فكان القاسم يجلس للفصل في القضايا في حالة عدم وجود والده "وصار الناس يترددون منه إلى أبيه ، ومن أبيه إليه" (١٦٧) ، كما أسند عبد العزيز إلى ابنه الأصغر سليمان مهمة الفصل بين الناس في مجلس الحكم بدار القاضي (١٦٨) .

وكان من مظاهر تكريم الحاكم للقاضي عبد العزيز بن محمد ، أنه عند عقد قران ولدى القاضي (القاسم وسليمان) بابنتي القائد الفضل بن صالح ، تم ذلك في قصر الخلافة وبحضور الحاكم الذي أنعم على الزوجين بقيمة الصداق من بيت المال (١٦٩) .

ولما قويت علاقة عبد العزيز بن محمد بالخليفة الحاكم وتمتع بالخطوة لديه ، استغل ذلك وتجبر على الناس ، وفعل مثل ابن عمه الحسين من قبل ، فتصلب في أحكامه "وتشدد



على من عانده من رؤساء الدولة ، وتقدم إلى جميع الشهود أن من يتخلف عن البكور إلى حضور المجلس ألزم بغرم ثقيل" (١٧٠) .

وظل عبد العزيز على حاله من التعاضم وعلو الشأن حتى وقعت حادثة فى أواخر سنة ٣٩٧هـ / ١٠٠٧م ، كانت سببا فى تغير علاقته بالخليفة ، وبداية للوحشة بين الرجلين ، فيروى المسبحى أن القاضى عبد العزيز كان مدعوا فى دار قائد القواد الحسين بن جوهر (شقيق زوجته) وحضر المأدبة يعقوب بن نسطاس طبيب الحاكم (١٧١) الذى أفرط فى تناول الخمر ، وخرج من المجلس ليلا بمفرده ، ووجد فى صبيحة اليوم التالى غريقا فى بركة ماء (١٧٢) ، فلما علم عبد العزيز والحسين بن جوهر بذلك خشيا غضب الحاكم لعلمهما بمكانة الطبيب بن نسطاس عند الحاكم وإيثاره له ، وسألوا المسبحى أن يتولى إخبار الحاكم بغرقه حتى يخفف من وقع الحادثة عليه ، فلما علم الحاكم بالأمر أظهر عميق أسفه وحزنه لمصرع طبيبه ، وتحرى الأمر وعرف ما جرى عليه الحال فى دار الحسين بن جوهر ، فأسرع القاضى والقائد إلى القصر مشاة ، ومثلوا بين يدى الخليفة وأكدوا وأقسموا أنهم لا يد لهم فى غرق طبيبه (١٧٣) .

ولكن الحاكم رغم ذلك أضمر لهما الغدر ، ففى رجب سنة ٣٩٨هـ / ابريل ١٠٠٧م ، عزل الحاكم عبد العزيز بن محمد عن القضاء والدعوة وعين مكانه مالك بن سعيد الفارقى الذى قرئ سجله بالجامع العتيق وتسلم كتب الدعوة التى تقرأ بالقصر (١٧٤) ، وأخرج بذلك القضاء والدعوة "عن أهل بيت النعمان" (١٧٥) ، وهذا لم يحدث منذ تولى هذه الوظائف القاضى النعمان بالمغرب .

كما دبر الحاكم أمر مفاجأة قائد القواد الحسين بن جوهر الطرف الثانى فى حادثة غرق الطبيب وصهر عبد العزيز بن محمد - بعزله من منصبه وهو فى مجلس الخليفة (٧ شعبان ٣٩٨هـ) ، فيروى المسبحى "قال لى الحاكم بأمر الله : أحضرت ابن سورين (١٧٦) وحلفته أن يكتب سجل صالح بن على ولا يطلع أحد عليه من ابن جوهر أو غيره" (١٧٧) ، ثم فاجأ الحاكم الجميع فى مجلسه بمنح صالح بن على الخلع وقراءة سجله

بتولى سائر الأمور التي كان ينظر فيها قائد القواد حسين بن جوهر الذي قام وهناً صالح ، وانصرف (١٧٨) وهو في حالة من الدهشة والرعب لما يوحى به هذا التصرف من جانب الخليفة من نتائج خطيرة .

وكان عبد العزيز رغم عزله يتردد إلى القصر "خائفاً يترقب القتل" (١٧٩) ، وكان يحضر سماط رمضان مع الحاكم ، وكذلك كان يفعل الحسين بن جوهر ، والحاكم يتظاهر بالانشغال عنهما ، وفي ٣ شوال ٣٩٨هـ / يوليو ١٠٠٨م ، صدرت تعليمات الخليفة إلى الحسين بن جوهر وعبد العزيز بن محمد بأن يلزما دارهما "ومنعاً من الركوب وسائر أولادهما ، فلبسوا الصوف وامتنع الداخل اليهم وجلسوا على الحصر" (١٨٠) .

ويظهر من تتبع الروايات ، أن الخليفة الحاكم أراد الانتقام من الرجلين الحسين بن جوهر وعبد العزيز بن محمد قبل قتلها ، بأن يجعلهما في حالة رعب دائم ، فبعد قراره السابق بتحديد إقامتهما ، عفا الحاكم عنهما بعد حوالي شهر ونصف (١٩ ذى القعدة ٣٩٨هـ) "وأذن لهما في الركوب فركبا إلى القصر بزيهما من غير حلق شعر ولا تغيير هيئة" (١٨١) .

ولم يلبث الحاكم أن قبض على عبد العزيز بن محمد (١١ جمادى الآخرة ٣٩٩هـ) وطلب القبض على الحسين بن جوهر الذي تمكن من الفرار مع ولديه وبعض أتباعه ، وكثر الصباح في دار عبد العزيز توقفاً لقتله ، ثم قبض على الحسين بن جوهر مع ولديه ومثلوا جميعاً أمام الحاكم ، فأطلق سراحهم ، وخلع عليهم وكتب لهم أماناً (١٨٢) ، وفي رمضان ٣٩٩هـ / يونيو ١٠٠٩م أعيد عبد العزيز بن النعمان إلى النظر في المظالم (١٨٣) ، وبعد عدة شهور (ربيع الأول ٤٠٠هـ) أصدر الحاكم أمراً برد "إقطاع حسين بن جوهر إليه وإلى أولاده وصهره عبد العزيز بن محمد ، وقرئ لهم بذلك سجل" (١٨٤) .

ونحن لا نجد تبريراً مقبولاً لكل ذلك إلا حالة الإضطراب التي كانت عليها قرارات الخليفة وعلاقته بالمقربين منه في ذلك الوقت ، فالقرارات الأخيرة توحى بأن الحاكم قد خفف قبضته عن عبد العزيز والحسين ، وأنهما أصبحا في أمان من بطشه بعد أن "منحهما

الأمان عدة مرات" (١٨٥) ، ولكن تطور الأحداث لا يدل على ذلك ، ولا بد أن الرجلين كانا يدر كان أن الخليفة يتلاعب بهما ، وأنهما هالكان لا محالة ، وهذا يفسر هرب الحسين بن جوهر وعبد العزيز وأولادهما ومعهما بعض الأنصار حاملين ما يمكن حمله من مال وسلاح وتسللوا ليلاً خوفاً من عيون الحاكم ، ولما كشف أمرهم أرسل الحاكم عسكره للقبض عليهم ، وصادر أملاكهما (١٨٦) .

وأختياً الحسين بن جوهر وصهره عبد العزيز بالبحيرة في حماية عرب بني قرة (١٨٧) وعرف الحاكم مكانهما وتكررت مكاتباته لهم بالأمان والعودة ، ولكن ابن جوهر اشترط لدخوله القاهرة أن يعزل الحاكم "أبا نصر ابن عبدون" الكاتب لأنه سعى بالوقيع بينه وبين الحاكم ، والعجيب أن الخليفة أذعن لهذا الشرط فعزله في محرم سنة ٤٠١ هـ / أغسطس ١٠١٠ م ، إمعانا في التضليل وأرسل الحاكم من طيب خاطر الحسين بن علي وعبد العزيز وردهما إلى القاهرة ، وأحسن الحاكم استقبالهما ، وأعلن العفو عنهما ورد ما صودر من أموالهما وواصل الركوب إلى القصر (١٨٨) ، وتظاهر بمؤانستهما مدة (١٨٩) ، ثم أمر بقتلهما فجأة وهم بالقصر في جمادى الآخرة سنة ٤٠١ هـ / يناير ١٠١١ م وحمل رأسيهما بين يدي الحاكم (١٩٠) .

وكان لقتل الحسين بن جوهر وصهره عبد العزيز وقع أليم بين الخاصة والعامة ، فالحسين هو ولد فاتح مصر ومؤسس دولة الفاطميين فيها ، وعبد العزيز هو حفيد القاضي النعمان ، وسليل تلك الأسرة النابغة التي حملت زعامة الدولة الروحية منذ نشأتها (١٩١) وتبوأ أفرادها مكان الصدارة في وظائف القضاء والدعوة والفقهاء الإسماعيلية .

كان قاضي مصر في ذلك الوقت مالك بن سعيد الفارقي ، الذي لم يسلم هو الآخر من اضطراب الحاكم ودمويته ، فقتل في ربيع الآخر سنة ٤٠٥ هـ - أكتوبر ١٠١٤ م ، وبقيت مصر من بعده بغير قاض حوالى أربعة أشهر ، وخلال هذه الفترة كان ولدا عبد العزيز وابن محمد بن النعمان يتطلعان إلى عودة القضاء والدعوة إلى أسرتهما ، رغم ما أصاب جميع المقربين من الحاكم من الرعب خوف التعرض للقتل في أي وقت ، فيروى عن هذه

الفترة أنه "كان من تطلع إلى القضاء جماعة ، لكنهم فى فزع ، منهم : سليمان بن النعمان وأخوه القاسم ، ومن يجرى مجراهم ، وصاروا يلازمون موكب الحاكم" (١٩٢) ، ولكن اختيار الحاكم لم يقع على أحد من أبناء عبد العزيز ، وأسند القضاء إلى أحمد بن محمد بن أبى العوام (١٩٣) .

ولا يأتى ذكر لأحد من بيت النعمان فى المصادر التى بين أيدينا إلا فى عهد الخليفة الظاهر (١٩٤) الذى ولى القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان مهمة الدعوة الفاطمية ، ولا نعلم تاريخ تولى القاسم لهذه الوظيفة وهل شغلها منذ عهد الحاكم بعد قتل والده أم فى عهد الظاهر ، لأن المسيحي المعاصر يذكره عرضاً فى أحداث (ذى الحجة سنة ٤١٤ هـ / مارس ١٠٢٤ م) ، أثناء صلاة عيد الأضحى فى مصلى العيد ، حيث طلع الخليفة الظاهر إلى المنبر ، واستدعى على المنبر "داعى الدعوة قاسم بن عبد العزيز بن محمد ، وسلم إليه الثبت بأسماء من جرى رسمه بطلوع المنبر .. وتأخر القاضى وغيره لمرضهم" (١٩٥) .

وكان القاسم يقوم بتعليم كتاب "دعائم الإسلام" لعميد الأسرة القاضى النعمان وكان الناس يحفظون هذا الكتاب بأوامر من الخليفة الظاهر ، الذى كان يمنح من يجيد حفظه مكافأة مالية (١٩٦) واستمر القاسم على الدعوة فقط حتى مات القاضى أحمد بن محمد بن أبى العوام سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م . فأُسند إليه منصب قاضى القضاة وقرئ سجله بالقصر ولقب "قاضى القضاة ثقة الدولة" (١٩٧) .

ولم يستمر القاسم بن عبد العزيز فى منصب القضاء إذ عزل عنه فى سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م ولا ندرى سبب ذلك ، ولكن لم يعزل عن منصب داعى الدعوة الذى كان يشغله من قبل لأن خلفه القاضى عبد الحاكم بن سعيد الفارقى لم تذكر فى وظائفه الدعوة ، بل أضيفت إليه الأحباس فقط (١٩٨) .

ثم أعيد القاسم إلى منصب القضاء مرة ثانية فى أواخر سنة ٤٢٧ هـ / ١٠٣٦ م ، وجمع هذه المرة جميع وظائف القضاء والدعوة ، "ولقب بقاضى القضاة وداعى الدعوة وثقة

الدولة وأمير الأمراء وشرف الحكام" (١٩٩) وهى ألقاب لم يحظ بها أحد من أفراد أسرته من قبل . كما كان القاسم ينظر أيضا فى المظالم (٢٠٠) .

ويظهر من رواية الداعى الفاطمى هبة الله الشيرازى الذى زار مصر فى عصر المستنصر قادما من فارس سنة ٤٣٨هـ / ١٠٤٦م (٢٠١) ، أنه كان على خلاف شديد مع القاسم ابن عبد العزيز ، لأن الشيرازى كان يرى نفسه أحق بمنصب القضاء والدعوة منه ، فيصفه فى سيرته بأنه كان "فارغا مثل فؤاد أم موسى ، وفيه جنون يلوح من حركاته وسكناته ، وهو مع ذلك موتور منى بما أوحى إليه بعض شياطين الأنس من أننى ربما زاحمته فى مكانته بما لى من تنبه فى الأمر" (٢٠٢) ، ورغم ذلك لم يتمكن هبة الله الشيرازى من الانتصار على القاسم فى ذلك الوقت .

ودخل القاسم بن عبد العزيز رغما عنه فى موجة الصراع العنيف على المناصب بين كبار رجال الدولة فى تلك الفترة من حكم المستنصر ، وانتهى الأمر بعزله عن القضاء فى بداية سنة ٤٤١هـ / ١٠٤٩م ليحل مكانه الحسن بن على اليازورى ، حتى يمنع الأخير من تولية الوزارة وإدارة أعمال والدة المستنصر ، فقد رأى الجرجانى إشغاله بالقضاء حتى لا يتفرغ لشئ آخر (٢٠٣) وكان كبش الفداء هنا هو القاضى القاسم بن عبد العزيز .

ورغم ما حدث فإنه يفهم من رواية الشيرازى أن القاسم ظل فى عهد اليازورى يتولى منصب "داعى الدعوة" وأنه كان محبوبا من أهل القصر بسبب ما كان لأبائه وأجداده من مكانة وحظوة لدى خلفاء الدولة الفاطمية ، وما قدموه لها من خدمات جليلة فى مجال القضاء والدعوة والفقہ الإسماعيلى ، لذلك استمر القاسم يتولى وظائف الدعوة بالقصر حتى بلغ به المرض مبلغه ، وكان يساعده فى القيام بأمر الدعوة أحد أبنائه الذى ندبه القاسم للقيام بذلك واستمر حتى وفاته سنة ٤٤٣هـ / ١٠٥١م (٢٠٤) .

ولا يأتى ذكر لأسرة النعمان بعد ذلك فى المصادر التى بين أيدينا مع أن روايات الشيرازى الأخيرة كانت تشير إلى وجود أحد أبناء القاسم يتولى أمر الدعوة فى القصر نيابة عن أبيه (٢٠٥) ، ونحن لا نعلم إن كان قد استمر فى هذا المنصب بعد ذلك ، لأن

الشيرازي لم يحصل على منصب داعي الدعوة الذي كان يتوق إليه منذ حضوره إلى مصر إلا في سنة ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م (٢٠٦).

ولكن تصادفنا بعض الإشارات تدل على أن الخلفاء الفاطميين يحفظون لنسل أسرة النعمان أياديهم البيضاء على دولتهم ومساهماتهم في الدعوة لها وتأييدها منذ نشأتها في المغرب، فكان لبني النعمان داراً بالقرافة (٢٠٧) يقيم فيها بعض أفراد هذه الأسرة حتى نهاية العصر الفاطمي وكان الخليفة العاضد آخر خلفاء الدولة الفاطمية يزور بنفسه أحد أفراد أسرة النعمان في مسكنه بالقرافة الكبرى ويستمع منه إلى مناقب أجداده (٢٠٨) كما كانت "تربة النعمان بالقرافة" (٢٠٩) من المزارات المشهورة حتى زمن المؤرخ السخاوي (٢١٠) الذي توفي سنة ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م.

## هوامش البحث

(١) تدل تسميته بالتيميمي إلى أصله العربي ، وإن كانت بعض المصادر تذكره باسم "النعمان بن محمد الكتامي" ولعل هذا بسبب إقامته الطويلة في المغرب وقربه من قبيلة كتامة التي قامت على أكتافها الدولة الفاطمية في المغرب (انظر : النعمان بن محمد ، المجالس والمسائرات ، تونس ١٩٧٨ ، ص ٦ ، ابن سعيد وآخرون ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٣٦٥)

(٢) محمد بن يوسف الكندي ، الولاية والقضاة والذليل ، بيروت ١٩٠٨ ، ص ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، تقي الدين المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج ١ ، ص ٩٢ ، ابن حجر العسقلاني ، رفع الإصر عن قضاة مصر ، تحقيق حامد عبد المجيد وآخرين ، جزآن ، القاهرة ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ج ١ ص ٢٠٧ ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ .

(٣) النعمان بن محمد ، دعائم الاسلام ، ج ١ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١١ .

(٤) سيرة المؤيد في الدين ، تحقيق محمد كامل حسين ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٥ ، ٢٥ .

(٥) جمال الدين أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب) ج ٤ ، ص ١٠٦ ، نقلا عن تاريخ الاسلام للذهبي .

والباطني نسبة إلى الباطنية الذين يرون بالتأويل الباطن للقرآن والسنة ، وذهبوا إلى أن الله تعالى استودع التأويل على بن أبي طالب وورثه الأئمة من بعده ، فهم وحدهم حملة هذا العلم ، وكان القاضي النعمان من أعلام هذا المذهب ، وكان يعقد مجلسا في القصر الفاطمي بالمغرب بعد صلاة الجمعة يقرأ فيه "كتبا من علم الباطن" (انظر: المجالس والمسائرات ، ص ٤٣٥ ، المقرئ ، الخطط ، (بولاق ١٢٧٠هـ) ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، محمد كامل حسين ، الحياة الفكرية بمصر من الفتح العربي حتى آخر الدولة الفاطمية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٥) .

(٦) كامل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٧) المجالس والمسائرات ، ص ٦ ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، تحقيق إحسان عباس (بيروت ١٩٦٧ - ١٩٧٢) ، ج ٥ ، ص ٤١٦ .

(٨) ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٦ ، النويري ، نهاية الأرب ، ج ٢٨ ، تحقيق محمد أمين ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٥٢ ، نقلا عن ابن زولاق .

(٩) المجالس والمسائرات ، ص ٧ .

(١٠) عبيد الله أبو محمد المهدي (٢٩٧ - ٣٢٢هـ / ٩٠٩ - ٩٣٤م) .

- (١١) المجلس والمسائرات ، ص ٧٩ .
- (١٢) دعائم الاسلام ، ج ١ ، ص ١١ ، محمد كامل حسين ، الحياة الفكرية ، ص ٤٧ .
- (١٣) القائم : محمد أبو القاسم (٣٢٢ - ٣٣٤ هـ / ٩٣٤ - ٩٤٥ م)
- (١٤) المجالس والمسائرات ، ص ٧٩ .
- (١٥) محمد كامل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- (١٦) المجالس ، ص ٧٩ .
- (١٧) المنصور : اسماعيل أبو طاهر (٣٣٤ - ٣٤١ هـ / ٩٤٥ - ٩٥٢ م) .
- (١٨) المجالس ، ص ٨٠ .
- (١٩) المجالس ، ص ٥١ ، ٥٧ ، ٨٠ ، ٨١ .
- (٢٠) المجالس ، ص ٣٤٨ .
- (٢١) المجالس ، ص ٥٣ ، اتعاظ ، ج ١ ، ص ٩٢ .
- (٢٢) المجالس ، ص ٥٧ .
- (٢٣) المجالس ، ص ٨١ .
- (٢٤) نفسه ، ص ٦٩ - ٧٠ .
- (٢٥) المجالس ، ص ٣٥١ .
- (٢٦) نفسه ، ص ٨٢ .
- (٢٧) نفسه ، ص ٣٥٣ .
- (٢٨) الكندي ، الذليل ، ص ٦١٠ ، ٦١١ ابن خلكان ، وفيات ، ج ٢ ، ص ٢١٩ .
- (٢٩) راجع أمثلة على ذلك : المجالس والمسائرات ، ص ٣٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٣٠ ، ٥٢٥ .
- (٣٠) المجالس ، ص ٥٤٥ .
- (٣١) المجالس ، ص ٥٥٣ ، ابن سعيد ، النجوم ، ص ١٠٥ .
- (٣٢) أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٤ ، ص ٧٢ .
- (٣٣) المقرئزي : اتعاظ الخنفا ، ج ١ ، ص ١٠١ .
- (٣٤) راجع التفاصيل : المجالس ، ص ٢٥ ، ٢٦ ، ١٨٤ ، ٣١٩ .
- (٣٥) ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٦ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .
- (٣٦) ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٥ .
- (٣٧) انظر التفاصيل : دعائم الاسلام ، ج ١ ، ص ٩ - ١١ ، محمد كامل حسين ، الحياة الفكرية ، ص ٤٩ .
- (٣٨) المجالس ، ص ٥٤٣ .



- (٣٩) نفسه ، ص ٥٤٤ .
- (٤٠) دعائم الإسلام ، ج ١ ، ص ١١ .
- (٤١) المقرئى ، المقفى الكبير ، بيروت ١٩٩١ ، ج ١ ، ص ٦٥٥ .
- (٤٢) الكندى ، ذيل ، ص ٥٨٦ نقلا عن ابن زولاق .
- (٤٣) انظر التفاصيل : على ابراهيم حسن ، تاريخ جوهر الصقلى ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٧٠ ، حسن ابراهيم حسن ، طه شرف ، المعز لدين الله ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٩٤ .
- (٤٤) الكندى ، ذيل ، ص ٤٩٣ ، تاريخ جوهر ، ص ٧١ .
- (٤٥) فصلت ، ٣٧ .
- (٤٦) ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٦ ، المقرئى ، المقفى ، ج ٥ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .
- (٤٧) حسن ابراهيم ، المعز ، ص ١٩٥ .
- (٤٨) دعائم الاسلام ، ج ١ ، ص ١١ .
- (٤٩) ابن سعيد ، النجوم ، ص ٣٦٥ .
- (٥٠) المقرئى ، المقفى ، ج ٥ ، ص ١٩٧ .
- (٥١) انظر التفاصيل : الكندى ، الذيل ، ص ٥٨٦ .
- (٥٢) ابن ميسر ، المنتقى من أخبار مصر ، تحقيق أمين فؤاد ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٥٩ ، اتعاظ ، ج ١ ، ص ١٣٧ - ١٣٨ ، نقلا عن سيرة المعز لابن زولاق .
- (٥٣) ابن ميسر ، المصدر السابق ، ص ١٦١ نقلا عن ابن زولاق .
- (٥٤) ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٦ ، ابن يسر ، ص ١٦٥ ، اتعاظ ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ .
- (٥٥) ابن ميسر ، ص ١٦١ ، اتعاظ ، ج ١٢ ، ص ١٤٨ .
- (٥٦) الكندى ، الذيل ، ص ٥٨٥ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ ، ابن ميسر ، ص ١٦٥ .
- (٥٧) ابن أبيك ، الدررة المضية فى أخبار الدولة الفاطمية ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٥٩ ، ص ١٦٥ .
- (٥٨) الكندى ، الذيل ، ص ٤٩٣ ، ص ٥٨٧ .
- (٥٩) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .
- (٦٠) الكندى ، الذيل ، ص ٥٨٧ .
- (٦١) نفسه .
- (٦٢) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٢٧ نقلا عن ابن زولاق . قارن : ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .

- (٦٣) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .
- (٦٤) الكندي ، الذيل ، ص ٥٨٥ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .
- (٦٥) الكندي ، ص ٥٨٩ ، اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .
- (٦٦) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ ، المقرئزي ، المقفى ، ج ٥ ، ص ١٩٨ .
- (٦٧) ابن ابيك ، الدررة المضنية ، ص ١٧٤ .
- (٦٨) الكندي ، ص ٥٩٠ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .
- (٦٩) الكندي ، ص ٥٨٩ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .
- (٧٠) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ ، المقفى ، ج ٥ ، ص ١٩٨ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ .
- (٧١) الكندي ، ص ٥٨٩ .
- (٧٢) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٤٠٨ .
- (٧٣) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .
- (٧٤) الكندي ، ص ٥٨٩ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٤٠٨ .
- (٧٥) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .
- (٧٦) الكندي ، ص ٥٩٠ نقلا عن ابن زولاق ، ابن حجر ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .
- (٧٧) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .
- (٧٨) الكندي ، ص ٥٩٢ نقلا عن ابن زولاق .
- (٧٩) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٩ .
- (٨٠) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٨ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، القاهرة ١٣٢١هـ ، ج ٢ ، ص ١٠١ .
- (٨١) المجالس والمسائرات ، ص ٤٦٢ .
- (٨٢) ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٩ .
- (٨٣) الكندي ، ذيل ، ص ٥٩٢ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٩ .
- (٨٤) الكندي ، ص ٥٩٢ ، المقرئزي ، المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٤٧ .
- (٨٥) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٩ ، المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٤٧ .
- (٨٦) المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٤٧ .
- (٨٧) المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٥١ ، ج ١ ، ص ٢٣١ .
- (٨٨) ولد الخليفة العزيز بالمغرب سنة ٣٤٤هـ ، وولد محمد بن النعمان بالمغرب ايضا سنة ٣٤٠هـ (أنظر : ابن خلكان ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢٢ ، المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٤٧ ، ابو المحاسن ، النجوم ، ج ٤ ، ص ١١٢) .

(٨٩) قال المسيحي : أمر المعز وهو بالمغرب قاضي بلاده النعمان بن محمد أن يعمل له اصطريلابات فضة وأن يجلس مع الصانع بعض ثقاته ، فأجلس النعمان ولده محمد ، فلما فرغ توجه به إلى المعز فسأله : من أجلست مع الصانع . قال ولدي محمد . فقال : هو قاضي مصر (انظر : الكندي ، الذيل ، ص ٥٩٢ - ٥٩٣ - نقلا عن ابن زولاق) .

(٩٠) الكندي ، ص ٥٩٣ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٩ .

(٩١) الكندي ، ص ٥٩٣ .

(٩٢) الكندي ، ص ٥٩٣ .

(٩٣) انظر التفاصيل : الكندي ، ص ٥٩٢ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٩٤) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٩٥) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

(٩٦) ابن الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، تحقيق عبد الله مخلص ، القاهرة ١٩٢٤م ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٩٧) وفيات : ج ٥ ، ص ٤٢١ .

(٩٨) يروى المقرئ أن محمد بن النعمان كان أكثر أيامه عليلا بالنقرس والقولنج (اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٧١) .

(٩٩) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .

(١٠٠) التلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤١٣ ، ٤٦٩ .

(١٠١) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .

(١٠٢) الخطط ، ج ١ ، ص ٣٩١ .

(١٠٣) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٣٩١ .

(١٠٤) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢١ .

(١٠٥) الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٦ ، ابو المحاسن ، النجوم ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .

(١٠٦) ابن ميسر أخبار مصر ، ص ٣٧٣ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٧) كانت ست الملك الأخت الأكبر للحاكم ، وكانت تسكن القصر الصغير الغربي بمفردها بأمر العزيز ،

وجعل لها طائفة برسمها لحراستها يسمون القصرية (الخطط ، ج ١ ، ص ٤٥٧)

(١٠٨) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢١ ، ابن ميسر ، ص ١٧٥ .

(١٠٩) الحاكم : المنصور ابو علي (٣٨٦ - ٤١١ هـ / ٩٩٦ - ١٠٢٠ م) .

(١١٠) ابن ميسر ، ص ١٧٨ .

(١١١) اتعاظ ، ج ١ ، ص ٢٩٢ .

(١١٢) ابن ميسر ، ص ١٧٩ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٥ .

- (١١٣) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص ٢٦ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ .
- (١١٤) ابن ميسر ، ص ١٨٠ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧ .
- (١١٥) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص ٢٧ .
- (١١٦) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ١٣ .
- (١١٧) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢١ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢١ .
- (١١٨) الكندي ، ص ٥٩٤ - ٥٩٥ ، المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٥١ .
- (١١٩) الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٤٩ ، المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٥١ .
- (١٢٠) الكندي ، ص ٥٩٤ ، وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ ، السيوطي ، حسن ج ٢ ، ص ١٠٢ .
- (١٢١) المقرئزي ، المقفى ، ج ٧ ، ص ٣٥١ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢١ .
- (١٢٢) المقفى ، ج ٢ ، ص ٣٥١ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢١ .
- (١٢٣) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢١ .
- (١٢٤) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢١ .
- (١٢٥) الكندي ، الذليل ، ص ٥٩٦ ، ابن حجر ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .
- (١٢٦) المقفى ، ج ٣ ، ص ٦٢١ ، ابن حجر ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٣ .
- (١٢٧) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢١ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٣ .
- (١٢٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ص ٣٨٧ (انظر نص الوثيقة المؤرخة فى صفر ٣٨٩ هـ فى المصدر السابق ، ص ٣٨٤ - ٣٨٨ .
- (١٢٩) الكندي ، ص ٥٩٦ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٣ ، المقفى ، ج ٣ ، ص ٦٢١ .
- (١٣٠) المقفى ، ج ٣ ، ص ٦٢٢ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .
- (١٣١) الكندي ، ص ٥٩٧ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٣ .
- (١٣٢) هكنا ورد اسمه بالمقفى ، ج ٣ ، ص ٦٢٣ ، وفى الأتعاظ "أبى النعمان المنذر بن على" ج ٢ ، ص ٢٤ .  
مع أن المصدرين لمؤرخ واحد هو المقرئزي . وذكره الكندي بكلمة "أخاه" ولم يذكر اسمه .
- ص ١٩٦ .
- (١٣٣) المصادر فى الهامش السابق وصفحاتها .
- (١٣٤) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، المقفى ، ج ٣ ، ص ٦٢٣ ، ابن حجر ، ص ٢٠٩ .
- (١٣٥) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٣١ .
- (١٣٦) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٣٥ .
- (١٣٧) المقفى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

- (١٣٨) الكندي، ص ٥٩٨، اتعاظ، ج ٢، ص ٣٧.
- (١٣٩) الكندي، ص ٥٩٦، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٤، ابن حجر، ج ١، ص ٢٠٨.
- (١٤٠) المقفى، ج ٣، ص ٦٢٧.
- (١٤١) المصدر السابق، ص ٦٢٩ - ٦٣٠.
- (١٤٢) ابن سعيد، النجوم، ص ٣٦٦.
- (١٤٣) المجالس والمسائرات، ص ٣٥٨، ١١.
- (١٤٤) الكندي، ص ٥٨٦، اتعاظ، ج ٢، ص ٤٩، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٨، ابن حجر، ج ١، ص ٢٠٨.
- (١٤٥) انظر النص كاملا: اتعاظ، ج ٢، ص ٤٠، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٦.
- (١٤٦) اتعاظ، ج ٢، ص ٤٠، ص ٥٠.
- (١٤٧) اتعاظ، ج ٢، ص ٤٩، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٨، ابن حجر، ج ١، ص ٣١٠.
- (١٤٨) المقفى، ج ٣، ص ٦٢٨.
- (١٤٩) ابن حجر، رفع الإصر، ج ١، ص ٣١٠.
- (١٥٠) الكندي، ص ٥٩٨.
- (١٥١) الكندي، ص ٥٩٧، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٣، ابن حجر نفسه.
- (١٥٢) المقفى، ج ٣، ص ٦٢٦ - ٦٢٧.
- (١٥٣) الكندي، ص ٥٩٨، وفيات، ج ٥، ص ٤٢٢، اتعاظ، ج ٢، ص ٥٠، ابن حجر، ج ١، ص ٣١١. ولم يكن حرق جثة الضحية بعد قتلها بالأمر الجديد على الحاكم، انظر قتل الحاكم لكتابه فهد بن ابراهيم وحرق جثته (الإشارة، ص ٢٨).
- (١٥٤) الكندي، ص ٥٩٨ - ٥٩٩، ابن سعيد، النجوم، ص ٧١، اتعاظ، ج ٢، ص ٥٩، ابن حجر، ج ١، ص ٣١١ - ٣١٢.
- (١٥٥) الكندي، ص ٥٩٧، اتعاظ، ج ٢، ص ٢٣، المقفى، ج ٢، ص ٦٢٢.
- (١٥٦) القلقشندي، ج ١٠، ص ٣٨٧، اتعاظ، ج ٢، ص ٢٣.
- (١٥٧) ابن سعيد، النجوم، ص ٣٥٨، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٤.
- (١٥٨) اتعاظ، ج ٢، ص ٤٩، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٩.
- (١٥٩) اتعاظ، ج ٢، ص ٤٩.
- (١٦٠) الكندي، ص ٥٩٨، ابن حجر، رفع الإصر، ج ١، ص ٣١١.
- (١٦١) اتعاظ، ج ٢، ص ٤٩، المقفى، ج ٣، ص ٦٢٩.
- (١٦٢) وفيات، ج ٥، ص ٤٢٢، ابن حجر، رفع الإصر، ج ٢، ص ٣٦٠.

- (١٦٢) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٥٠ ، ابن حجر نفسه .
- (١٦٤) الكندى ، ص ٥٩٩ - ٦٠٠ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٥٠ .
- (١٦٥) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢٢ .
- (١٦٦) ابن سعيد ، النجوم ، ص ١٥٨ .
- (١٦٧) الكندى ، ص ٦٠٠ .
- (١٦٨) ابن حجر ، ج ٢ ، ص ٣٦١ .
- (١٦٩) الكندى ، ص ٦٠١ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ .
- (١٧٠) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢٢ .
- (١٧١) كان ابن نسطاس من أشهر أطباء عصره لصيقا بالحاكم منفردا بخدمته (انظر : اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٠) .
- (١٧٢) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٠ .
- (١٧٣) الكندى ، ص ٦٠١ - ٦٠٢ ، ابن حجر ، رفع الإصر ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .
- (١٧٤) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .
- (١٧٥) وفيات ، ج ٥ ، ص ٤٢٢ .
- (١٧٦) هو ابن منصور بشر بن سورين كان كاتب الانشاء فى هذه الفترة وكان ينوب عن الحسين بن جوهر الذى كان الحاكم قد أسند إليه الانشاء بجانب وظائفه (الخطيط ج ٢ ، ص ١٤) .
- (١٧٧) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٢ .
- (١٧٨) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٢ .
- (١٧٩) الكندى ، ص ٦٠٢ .
- (١٨٠) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٣ .
- (١٨١) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٤ .
- (١٨٢) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٧ ، ابن حجر ، ج ٢ ، ص ٣٦٤ .
- (١٨٣) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٧٨ .
- (١٨٤) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٨١ .
- (١٨٥) الكندى ، الذيل ، ص ٦٠٣ .
- (١٨٦) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، ابو المحاسن ، النجوم ، ج ٤ ، ص ٣٣ .
- (١٨٧) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥ ، محمد عبد الله عنان ، الحاكم بأمر الله ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١١٢ .
- (١٨٨) وفيات ، ج ١ ، ص ٣٨٠ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦ .
- (١٨٩) أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٤ ، ص ٣٣ ، النويرى ، نهاية الأرب ، ج ٢٨ ، ص ١٨٩ .

- (١٩٠) الكندي ، ص ٦٠٣ ، ابن سعيد ، النجوم ، ص ٦٣ ، ص ٣٦٦ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٨٥ .  
(١٩١) عنان ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .  
(١٩٢) الكندي ، الذيل ، ص ٦١٠ .  
(١٩٣) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ص ١٠٢ .  
(١٩٤) الظاهر ، علي ابو الحسن (٤١١ - ٤٢٧هـ / ١٠٢٠ - ١٠٣٥م) .  
(١٩٥) المسيحي ، أخبار مصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٢٠٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .  
(١٩٦) اتعاظ ، ج ٢ ، ص ١٧٥ .  
(١٩٧) الكندي ، ص ٦١٣ ، السيوطي ، حسن ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .  
(١٩٨) الكندي ، ص ٦١٣ .  
(١٩٩) السيوطي ، حسن ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .  
(٢٠٠) الكندي ، ص ٦١٣ ، المقرئ ، المقفى ، ج ٥ ، ص ٧١١ .  
(٢٠١) انظر في سيرة المؤيد في الدين داعي الدعوة ، تحقيق محمد كامل حسين ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ١٤ من المقدمة .  
(٢٠٢) المصدر السابق ، ص ٨١ ، ٩١ ، ٩٣ .  
(٢٠٣) انظر التفاصيل : ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص ٣٠ - ٣١ ، ابن ميسر ، أخبار مصر ، ص ٩ ، اتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ .  
(٢٠٤) انظر التفاصيل ، سيرة المؤيد في الدين ، ص ٩١ - ٩٣ ، المقرئ ، المقفى ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ ، ٣٧٢ .  
(٢٠٥) سيرة المؤيد ، ص ٢١٣ .  
(٢٠٦) نفسه ، ص ١٧ .  
(٢٠٧) الخطط ، ج ٢ ، ص ٣١٨ .  
(٢٠٨) انظر : السخاوي : تحفة الأحياب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٠٤ .  
(٢٠٩) ابن المأمون ، نصوص من أخبار مصر ، ص ٤٤ .  
(٢١٠) السخاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

## المصادر والمراجع الحديثة

### ١- المصادر

- ابن تغرى بردى : جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٥م) ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب)
- ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد (ت ٦٨١هـ / ١٢٨١م) ، وفيات الأعيان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت (١٩٦٨ / ١٩٧٢م)
- الداودارى : أبو بكر بن عبد الله بن أيك (من علماء أواسط القرن ٨هـ) ، الدررة المضية فى أخبار الدولة الفاطمية ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، القاهرة ١٩٦١ .
- ابن حجر : أحمد بن على العسقلانى (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) ، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق حامد عبد الحميد وآخرين ، جزآن ، القاهرة ١٩٥٧ ، ١٩٦١
- السخاوى : أبو الحسن نور الدين على (ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م) ، تحفة الأجاب ونبغة الطلاب ، القاهرة ١٩٨٦
- ابن سعيد أبو الحسن على الأندلسى (ت ٦٨٥هـ / ١٢٧٤م) وآخرون ، النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ١٩٧٠
- السيوطى : عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، القاهرة ١٣٢١هـ
- ابن الصيرفى : أبو القاسم على بن منجب (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م) ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، تحقيق عبد الله مخلص ، القاهرة ١٩٢٤م
- القلقشندى : أبو العباس أحمد (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م) ، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا (طبعة هيئة الكتاب) ، القاهرة ١٩٦٣ .



- الكندي : ابو عمر محمد بن يوسف (ت ٣٥٠ / ٩٦١) ، كتاب الولاية والقضاة والذليل ، بيروت ١٩٠٨ .

- ابن المأمون : الأمير جمال الدين أبو علي موسى بن المأمون البطائحي ، (ت ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م) ، نصوص من أخبار مصر ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، القاهرة ١٩٨٣ .

- المسبحي : محمد بن عبد الله (ت ٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م) ، أخبار مصر ، تحقيق وليم ميلورد ، ج ٤٠ القاهرة ١٩٨٠ .

- المقرئزي : تقى الدين أحمد بن علي (ت ٥٨٤٥ / ١٤٤١ م)

١- المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق ١٢٧٠ هـ .

٢- اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ج ١ تحقيق جمال الدين الشيال ، (القاهرة ١٩٦٧) ، ج ٢ ، ج ٣ تحقيق محمد حلمي ، القاهرة ١٩٧١ ، ١٩٧٣ .

٣- المقفى الكبير ، تحقيق محمد البعلاوى ، بيروت ١٩٩١ .

- المؤيد فى الدين : هبة الله بن موسى الشيرازى (ت ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م) ، سيرة المؤيد فى الدين داعى الدعوة ، تحقيق محمد كامل حسين ، القاهرة ١٩٤٩ م .

- ابن ميسر : محمد بن علي بن يوسف (ت ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨ م) ، المنتقى من أخبار مصر ، تحقيق أيمن فؤاد ، القاهرة ١٩٨١ .

- النعمان : القاضي أبو حنيفة بن محمد (ت ٣٦٣ / ٩٧٤ م)

١- المجالس والمسائرات ، تونس ١٩٧٨ .

٢- دعائم الإسلام ، تحقيق آصف بن علي أصغر ، القاهرة ١٩٦٩ .

- النويرى : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م) ، نهاية الأرب فى فنون الأدب ، الجزء ٢٨ ، تحقيق محمد محمد أمين ، القاهرة ١٩٩٢ .

## ٢- المراجع الحديثه

- حسن ابراهيم حسن ، وطه شرف ، المعز لدين الله ، القاهرة ١٩٦٤ .
- على ابراهيم حسن ، تاريخ جواهر الصقلي ، القاهرة ١٩٦٣ .
- محمد عبد الله عنان ، الحاكم بامر الله وأسرار الدعوة الفاطمية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- محمد كامل حسين ، الحياة الفكرية بمصر من الفتح العربي حتى آخر الدولة الفاطمية ، القاهرة ١٩٥٩ .